تقييم لأوضاع المناطق الاقتصادية الحرة داخل الدول العربية : الأداء والخصائص الأساسية

ترجمة: مريم رؤوف فرح**

مقدمة

يعتبر ظهور المناطق الاقتصادية الحرة ابتكاراً مؤسسياً هاماً وقد انتشرت هذه المناطق على الساحة الاقتصادية خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية. واكتسبت المناطق الاقتصادية الحرة أهمية متزايدة خصوصاً فى الدول النامية التى تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية مع تقديم تنازلات ضريبية وتعريفية (جمركية) بالإضافة الى اتخاذ اجراءات ادارية ملائمة بهدف تشجيع التجارة والنمو.

وقد ازداد عدد المناطق الاقتصادية الحرة على مستوى العالم ومن المنتظر أن يرتفع عددها فى المستقبل. حيث يسود الاعتقاد بأن انشاء منطقة اقتصادية حرة سوف يساهم فى جذب الاستثمارات الاجنبية والنهوض بالصادرات وبالتالى زيادة الإيرادات من النقد الاجنبى وخلق فرص عمل جديدة . ومن المتوقع أن تحدث هذه الاهداف آثاراً ايجابية على اقتصاد الدولة المضيفة وبالتالى على مستويات المعيشة بها.

* هذه ترجمة جزء من دراسة بعنوان :
Jamil Tahir, An Assessment of Free Economic Zones (FEZs) in Arab Countries : Performance And Main Features, Working Paper 9962

** أ. مريم رؤوف فرح : باحث مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

واستنادا على هذه الافتراضات دأبت العديد من الدول العربية على انشاء مناطق اقتصادية حرة فى محاولة لتحقيق الأهداف السابق ذكرها. وقد ظهرت المناطق الاقتصادية الخاصة فى بداية القرن العشرين فى عدن. وفى الخمسينات أنشأت كل من لبنان وسوريا مناطق حرة بينما ظهرت فى الستينات فى المغرب ثم تبعتها مصر والأردن وتونس فى بداية السبعينات والامارات العربية المتحدة فى منتصف الثمانينات. ويوجد حتى الآن اكثر من ٢٧ منطقة اقتصادية حرة تعمل داخل الدول العربية والقليل منها فى طريقه للإنشاء داخل قطر والبحرين والسودان والكويت.

إلا ان هذه المناطق الحرة تواجه عدة مشكلات على المستويات الكلية والجزئية والقطاعية مما أدى إلى تحقيق درجة محدودة من النجاح. حيث يعتمد نجاح هذه المناطق الحرة على عوامل اجتماعية واقتصادية وجغرافية. ومع وجود بعض الاستثناءات لم تتمكن المناطق الاقتصادية الحرة فى الدول العربية من جذب أحجام كبيرة من الاستثمارات الاجنبية أو من جلب ايرادات متزايدة من النقد الأجنبى. ويتطلب ذلك اعادة تقييم للإجراءات التى يتم اتخاذها حاليا داخل المناطق التى تعانى من وجود مشكلات وعقبات تواجه المستثمرين وتعرقل عمل شركاتهم.

وساهم الاتجاه نحو التحرير الاقتصادى من ناحية والتطورات التى تشهدها الساحة الدولية مثل اتفاقيات منظمة التجارة الدولية من ناحية أخرى فى تزايد الاهتمام بإنشاء المناطق الاقتصادية الحرة. واتساقا مع البند رقم ٢٤ من اتفاقية الجات والذى يسمح بإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية فى ظل شروط معينة واعتمادا على الجهود السابقة التى بذلتها الدول العربية فى سبيل التعاون والتكامل، دخلت منطقة التجارة الحرة العربية -والتى تم اطلاقها فى عام ١٩٨١ - حيز التنفيذ فى يناير عام ١٩٩٨ . ومن الجدير بالذكر أن من أهم القضايا التى لازالت عالقة داخل منطقة التجارة العربية الكبرى هى كيفية التعامل مع منتجات المناطق الاقتصادية الحرة الموجودة داخل منطقة التجارة الحرة العربية .

وفى هذا الإطار تتمثل أهداف هذه الدراسة فى :

أولا : إلقاء الضوء على مصطلح ومفهوم المناطق الاقتصادية الحرة ومدى أهميتها للدول العربية وتقييم أهمية المناطق الاقتصادية الحرة ودورها فى النهوض بالنمو الاقتصادى داخل الدولة المضيفة .

ثانيا : القاء الضوء على تطور المناطق الاقتصادية الحرة فى الدول العربية أو بمعنى أخر دراسة خصائصها الأساسية .

ثالثا : تقييم أداء المناطق الاقتصادية الحرة داخل الدول العربية ودورها فى التصدير وتشغيل العمالة والتجارة ... الخ ، وذلك من خلال اسلوب المقارنة بين المعلومات والبيانات وتحليل المشكلات .

وتنقسم الدراسة الى ثلاثة اجزاء رئيسية : يناقش الجزء الأول الإطار النظرى للمناطق الاقتصادية الحرة بشكل عام. ويستعرض أولا مفهوم المناطق الاقتصادية الحرة والمصطلحات والتعريفات المختلفة المرتبطة بها مثل مناطق التصنيع الموجهة للتصدير ومناطق التجارة الحرة ... الخ. ثم يناقش محددات نجاح أو فشل المناطق الاقتصادية الحرة مثل الموقع والاستقرار السياسى .. الخ. وثالثا يستعرض الآثار الاقتصادية المحتملة للمناطق الاقتصادية على نمو اقتصاديات الدول المضيفة مثل النهوض بالتصدير والعمالة والاستثمار .. الخ ، ويتناول الجزء الثانى تطور المناطق الاقتصادية الحرة داخل الدول العربية ويغطى الخصائص الأساسية للمناطق الاقتصادية الحرة مثل الأهداف والهيكل والحوافز والادارة وبعض القضايا القانونية ذات الصلة. وتكرس الدراسة الجزء الثالث لتقييم مدى نجاح أو فشل المناطق الاقتصادية الحرة فى الدول العربية استنادا على البيانات المتوافرة حول الصادرات والواردات والاستثمارات والعمالة .. الخ. ثم تنتهى الدراسة بمجموعة من الاستخلاصات والتوصيات .

أولا: الإطار النظرى للمناطق الاقتصادية الحرة :

يوجد اطار محدد يتولى تعريف المناطق الحرة ويشتمل على وضع تعريف للمناطق وأثرها على نمو الدول المضيفة بالإضافة إلى تحديد عناصر النجاح والفشل.

١- تعريف ومفهوم المناطق الحرة

لا يوجد تعريف واضح وقاطع للمناطق الاقتصادية الحرة. كما أن الحاجة الى وضع مصطلح دقيق تتعدى مسألة التوضيح البسيط حيث توجد قضايا جوهرية ترتبط باستخدام عدة مصطلحات مثل المنطقة الحرة ومنطقة التجارة الحرة ومنطقة التصنيع الموجه للتصدير ... الخ. وبصفة عامة فإن المنطقة الاقتصادية الحرة هى "منطقة محددة جغرافيا حيث تجرى أنماط معينة من النشاط الاقتصادى

يتم اعفائها من بعض الضرائب والقواعد التى يتم تطبيقها فى باقى اقتصاد الدولة"[١]. أو بكلمات أخرى يتم تصميم المناطق الاقتصادية بشكل يعفيها من الرسوم الجمركية والقيود على الاستيراد مما يوفر بيئة جاذبة للاستثمار والتكنولوجيا للنهوض بالتصدير وخلق فرص العمل[٢]. وعلى الجانب الآخر، تعتبر مناطق التجارة الحرة او المناطق الحرة التجارية مناطق لتخزين السلع وإعادة تصديرها للدولة المضيفة أو الى الخارج دون اجراء أى تحويل جوهرى عليها[٣]. وبالتالى فالسمة الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة هى قيام الدولة المضيفة بعدم تطبيق الضرائب أو القيود التجارية على المعاملات التجارية داخل وخارج المنطقة وعلى الأنشطة التى تجرى داخلها[٤] .

٢- ويطلق مصطلح " مناطق التصنيع الموجه للتصدير " على مناطق التجارة الحرة التى تشتمل على الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير. وهذه المنطقة هى مكان صناعى للإنتاج المخصص أساسا ١٦١ للتصدير حيث يتم تطبيق مبدأ حرية التجارة داخله[٥]. وكما يتضح من اسمها تختص مناطق التصنيع الموجه للتصدير بالأنشطة التصنيعية بالاضافة الى اجراء بعض الأنشطة التجارية ايضا داخل بعض مناطق التصنيع الموجه للتصدير. وبالتالى يبدو مصطلح منطقة التصنيع الموجه للتصدير EPZ أكثر ملائمة من المصطلحات الأخرى منطقة التجارة الحرة أو منطقة التصدير الحرة ... الخ .

وبالرغم من اختلاف وتنوع المصطلحات والمفاهيم والتعريفات المستخدمة فى التعبير عن المناطق الاقتصادية الحرة إلا ان هذه المناطق تعتبر جزءا من الأراضى ذات السيادة الوطنية للدولة والتى يتم تخصيصها بشكل ما فى تخزين السلع ذات الأصل الأجنبى أو بيعها أو شرائها معفاة من التعريفة الجمركية. وبكلمات أخرى إنها منطقة أشبه بما يكون سوق أو مخزن معفيا من الجمارك والتى وبالرغم من كونها تقع داخل الحدود الوطنية إلا انها تعتبر من الناحية الضريبية واقعة خارج الحدود[٦] وسيستخدم هذا التعريف داخل هذه الدراسة للتعبير عن المناطق الحرة.

٣- أثر المناطق الاقتصادية الحرة على اقتصادات الدول المضيفة

أ- دعم التجارة والنمو

من المتوقع أن تفتح المناطق الاقتصادية الحرة آفاقا واسعة امام اقتصادات الدول المضيفة . حيث انها لن تولد مكاسب بشكل عام فقط لكنها أيضا تستمد أهميتها وجاذبيتها من كونها تمثل

نقطة البداية فى طريق التصنيع.

وتسعى الدول إلى تحقيق أهداف مختلفة من وراء إنشاء مناطق اقتصادية حرة الا أن العديد من هذه الاهداف تبدو متماثلة. وتتمثل الأهداف قصيرة الأجل للدول المضيفة من وراء إنشاء مناطق حرة فى زيادة الصادرات وايرادات النقد الأجنبى وتوليد فرص العمل وحفز الاستثمارات والتعجيل بالتنمية الاقليمية. أما فى الأجل الطويل فتأمل الدول المضيفة فى اسهام هذه المناطق فى نقل التكنولوجيا واكتساب المهارات الادارية وتطويرها وتعزيز الروابط مع باقى القطاعات الاقتصادية داخل الدولة المضيفة(٧).

ب- جذب الاستثمارات الأجنبية (التدفقات الرأسمالية)

يعد التعاون مع المستثمرين الأجانب احدى الوسائل التى يتمكن بواسطتها اقتصاد نامى صغير من النهوض بالصادرات وتعزيز الروابط المنظمة مع الأسواق الدولية مما يسهم ليس فقط فى جلب روؤس الأموال بل أيضاً فى تطوير نظم الادارة والتسويق.

وبالتالى فإن المنطقة الحرة التى تتسم بالادارة الجيدة وتلتزم بحرية التجارة وتتمتع بالعديد من الحوافز والتسهيلات تعتبر أكثر جذبا للاستثمار الأجنبى مقارنة بالأماكن الأخرى داخل اقتصاد البلد المضيف(٨).

إن المناطق الاقتصادية الحرة - وخصوصا١٦٢ مناطق التجارة الحرة داخل الدول النامية يمكنها أن تؤدى إلى زيادة التدفقات الرأسمالية والتى من شأنها ان تحدث تأثيرا محتملا على رفع مستوى الرفاهة الاقتصادية. ويعتقد الكثيرون ان الضوابط واجراءات الحماية داخل العديد من الدول النامية تمثل عقبات حقيقية أمام تدفق رءوس الأموال . وبالتالى تمثل المناطق الحرة التى تزيل هذه العقبات أماكن جاذبة لتدفقات رأس المال مما يساهم فى رفع انتاجية العمالة وتوليد روابط أمامية وخلفية وزيادة ايرادات الضرائب على الدخل المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية وتترجم هذه الإيرادات فى شكل مكاسب على صعيد الرفاهة كما تساهم فى تحقيق التنمية فى الأجل الطويل(٩).

وتحتاج أغلب الدول النامية إلى حفز الاستثمار لتحقيق معدل مرضى من النمو الاقتصادى. وتعتبر المناطق الحرة وسيلة لجذب الاستثمار خصوصا الأجنبى منه لأنها "تعتبر نافذة تستعرض من خلالها الدولة المضيفة قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبى إلى داخل البلاد"(١٠). ويمول الانفاق

الاستثمارى بواسطة تدفقات رأس المال الأجنبى وبالتالى لا يتم ذلك على حساب أى اهدار لتكلفة الفرصة البديلة فيما يتعلق بالموارد الرأسمالية النادرة التى تمتلكها الدولة.

ومن الواضح أن الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة تحتاج الى تكوين رأسمالى هائل من قبل القطاع الخاص لحفز النمو الاقتصادى - ومن المنتظر أن يساهم الاستثمار الأجنبى الموجه إلى المناطق الحرة فى تحقيق هذا الهدف(١١).

جـ- النهوض بالتصدير وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبى

تسعى معظم الدول المضيفة التى تقوم بإنشاء مناطق اقتصادية حرة - وخصوصاً مناطق التصنيع الموجه للتصدير -إلى زيادة الصادرات والايرادات من النقد الأجنبى. وقد انخرطت معظم الدول النامية - خصوصاً بعد تحقيق الاستقلال -فى تطبيق سياسات صناعية تعتمد على الإحلال محل الواردات. ولكن نتيجة محدودية أسواق هذه الدول-وهو ما كان يشكل قيداً على حل مشكلة النقد الاجنبى- بدأت الدول النامية فى اعادة النظر فى سياساتها التصنيعية وتبنى سياسات جديدة تتجه نحو أسواق التصدير. ومن ثم شرعت هذه الدول فى انشاء مناطق التصنيع الموجه للتصدير كوسيلة للنهوض بالصادرات.

كما اتجهت العديد من الدول النامية إلى الإسراع فى انشاء المناطق الحرة لمواجهة مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات. ويقتنع الكثيرون بقدرة مناطق التصنيع الموجه للتصدير فى تحقيق اسهام جوهرى صافى فى حساب ميزان المدفوعات الخاص بالدولة النامية. ولكن ومن جهة أخرى فإن استيراد كمية ضخمة من المواد الخام والسلع الوسيطة يؤدى الى انخفاض الاسهام الصافى بشكل كبير مقارنة بالاسهام الإجمالى المتولد من زيادة قيمة الصادرات. كما من المتوقع أيضا أن ترتفع إيرادات النقد الاجنبى المتولد من المناطق الحرة بشكل كبير مع زيادة نسبة الإشغال داخل المناطق الحرة كما سترتفع مرة أخرى بمجرد الوفاء بالالتزامات الاقتراضية بشكل كامل(١٢).

٣- خلق فرص العمل :

إن الهدف الهام التالى من وراء إنشاء منطقة اقتصادية حرة هو توليد فرص عمل لقوة العمل المتزايدة. وقد انعكست الرغبة فى خلق فرص للعمل داخل الأهداف المعلنة لإنشاء العديد من المناطق الحرة الموجودة داخل الدول ذات الفائض فى قوة العمل مثل مصر والأردن وسوريا ... الخ. وفى مصر

يتمثل جزء من الهدف الرئيسى فى " خلق فرص للعمل وتحسين مهارات العمل " وفى الأردن "خلق فرص عمل جديدة للأردنيين وتحسين مهاراتهم" وفى سوريا " خلق فرص العمل والارتقاء بالمهارات المحلية"(١٣) .

٤ ـ نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية :

تأمل الدول المضيفة فى أن تستخدم المناطق الحرة كنافذة تقدم التكنولوجيا الجديدة للاقتصاد المحلى من خلال تشجيع الشركات على نشر هذه التكنولوجيا(١٤). ويعتقد الكثيرون أن للصناعات البسيطة دوراً محدوداً فى نقل التكنولوجيا بشكل مباشر(١٥) إلا أن الصناعات التى تتسم بعدم التعقيد التكنولوجى تساهم أيضا بدورها فى نقل التكنولوجيا. ويحدث ذلك بواسطة الفنيين والمديرين الأجانب الذين يعملون معاً ومن خلال حركة العمالة (انتقال العاملين) ومن خلال البائعين الأجانب إلى الشركات المحلية وهكذا(١٦) . وحتى تتحقق عملية نقل التكنولوجيا بشكل فعال ومثمر ينبغى أن يكون المناخ جاذباً للاستثمار (خارج المناطق) مثل تحرير الواردات وتحرير الأسواق ... الخ .

٥ ـ الروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد المحلى

تعتبر طبيعة الروابط (التشابكات) بين المناطق الحرة من جهة والاقتصاد المحلى من جهة اخرى من أهم القضايا الرئيسية. وكلما ازدادت هذه الروابط كثافة كلما تمكنت هذه المناطق من توليد مكاسب طويلة الأجل .

كذلك يعتبر البناء والتشييد والكهرباء والنقل والمواصلات من أهم أشكال التشابكات مع اقتصاد الدولة المضيفة. هذا بالاضافة إلى الآثار المتولدة من مضاعف الإنفاق من خلال دخل قوة العمل وخلق الطلب على السلع الاستهلاكية فى الدول المضيفة(١٧). ولكن تبدو الروابط الخلفية مع الاقتصاد المحلى محدودة النطاق. وباستثناء الدول النامية المتقدمة والتى نجحت فى تبنى الاستراتيجيات ذات التوجه نحو التصدير مثل كوريا وتايوان يبدو من النادر النجاح فى توليد روابط خلفية جوهرية داخل المناطق الحرة(١٨) .

ثانيا : معايير إنشاء المناطق الحرة : عناصر النجاح

حتى تتمكن المنطقة الحرة من تحقيق النجاح ينبغى تحديد العوامل التى تساهم فى جذب

الاستثمار اليها. وكلما توافرت المعلومات المتاحة للسلطات المسئولة عن المناطق الحرة حول العوامل المحددة لإنشاء منطقة حرة داخل منطقة معينة كلما أصبحت هذه السلطات اكثر قدرة على توفير المعلومات المحورية للشركات المعنية (١٩).

وقد توصلت الدراسات التى أجريت حول المناطق الحرة داخل الدول النامية الى مجموعة من المعايير المؤثرة على قرار الاستثمار داخل المنطقة الحرة وهى كالتالى:

١. الاستقرار السياسى

يعتبر الاستقرار السياسى هو اكثر العوامل أهمية فى جذب رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة. وتتراجع الشركات الأجنبية عادة عن الاستثمار داخل الدول غير المستقرة سياسيا حيث قد تتعرض مصالحها للتهديد. وبالتالى يلعب المناخ المستقر سياسيا واقتصاديا دورا هاما فى تأسيس المناطق الحرة وتحديد مدى نجاحها.

٢. الالتزام بالاقتصاد الحر (الانفتاح)

إن من أهم مقومات اندماج اقتصاد نامى داخل السوق العالمى : تبنى سياسة ملاءمة لسعر الصرف وسياسة مناسبة تحكم التجارة الخارجية مع وجود بيئة تنظيمية ملائمة للاستثمار.

وفى حالة وجود تعريفات أو قيود على الواردات ينبغى أن تستهدف سياسات تشجيع التصدير منح المصدرين مزايا التجارة الحرة التى يتمتع بها منافسونهم على مستوى العالم. وبالتالى كلما إزدات درجة التزام الدولة المضيفة بالاستثمار وحرية التجارة .. الخ كلما شعر المستثمرون الأجانب بامتلاكهم مزيد من الضمانات وكلما أصبحت المنطقة الحرة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبى.

٣. الموقع الاستراتيجى

ينبغى أن يتسم موقع انشاء المناطق الحرة بالقرب من الأسواق الدولية الرئيسية، وحتى تحقق المنطقة الحرة النجاح ينبغى أن تتمتع بموقع استراتيجى وجغرافى طيب أى القرب من طريق التجارة الدولية. فمثلا وبفضل الموقع الاستراتيجى الذى تتمتع به دبى فى مفترق الطرق بين الشرق والغرب، أصبحت دبى المركز الرئيسى الذى يربط أوروبا بالشرق الأقصى ,كما أن الروابط التقليدية التى ربطت بين دبى ودول الخليج العربى والبحر الأحمر وشرق أفريقيا وشبه القارة الهندية قد عززت فرص

نجاح المنطقة الحرة داخل جبل على.

وقد تطورت النظريات المتعلقة بموقع الأنشطة التصنيعية عبر التاريخ(٢٠). يوجد عدة محددات أو عوامل تؤثر على القرارات الاستثمارية مثل تكاليف النقل وتكاليف العمالة والمزايا التسويقية والقرب من الصناعات المساعدة(٢١). ويعرف بعض الاقتصاديين الموقع الأفضل باعتباره ذلك الموضع حيث يمكن خدمة عدد معين من المشترين بأقل تكلفة كلية. وفى هذا الاطار تشتمل نظرية الموقع على منحنيى الطلب والتكلفة(٢٢).

٤ · توافر العمالة وانخفاض تكلفة العمالة

تهتم الشركات الأجنبية بتخفيض تكاليف الانتاج وبالتالى تعتبر تكلفة العمالة من أهم العوامل التى تؤثر على جذب الاستثمار الاجنبى إلى المناطق الحرة، ومن ثم تعزز من فرص نجاح هذه المناطق .ولكن مؤخراً - ولأسباب عديدة - بدأ عنصر تكلفة وتوافر العمالة يفقد جزءاً من أهميته فى مواجهة تصاعد أهمية عوامل أخرى ذات طبيعة كمية مثل ظروف وتكاليف النقل وشروط انشاء الشركات.

٥ · توافر مستوى جيد من المرافق والبنية الأساسية

يعد توافر البنية التحتية وخدمات أخرى من الشروط الضرورية التى تعزز فرص نجاح المنطقة الحرة. ونعنى بذلك توافر نظم جيدة من النقل والاتصالات بالإضافة إلى وجود نظام ادارى جيد بعيداً عن البيروقراطية.

وقد تعززت فرص نجاح المنطقة الحرة فى جبل على فى دبى بشكل واضح بفضل توافر ميناء بحرى متطور وميناء جوى متطور مع وجود مدينة بضائع وتطبيق نظام الـ cargo village والتوثيق .(MDS) ولتعزيز فرص نجاح المناطق الحرة ينبغى أن تشتمل مرافق البنية التحتية على مستودعات لتخزين السلع ذات تكلفة منخفضة ومخازن التبريد والمخازن المفتوحة ومرافق نقل التجزئة وتوفير مصادر الطاقة ونظم الدعم ذات الكفاءة المرتفعة من خلال نظام الهندسة والبيانات. بالإضافة إلى العمل على حرية تدفق رؤوس الأموال واعفاء الأرباح أو الايرادات من الضرائب.

ثانيا: المناطق الاقتصادية الحرة داخل الدول العربية : الاتجاهات والخصائص الرئيسية :

تتمتع الدول العربية بموقع جغرافى متميز يتيح لها أن تلعب دور الجسر الذى يربط بين ثلاث قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا. وقد ساهم الموقع الاستراتيجى للدول العربية الواقع داخل مفترق الطرق

بين الشرق والغرب فى بروز أهميتها فى التجارة الدولية حيث تعتبر الدول العربية بمثابة بوابات هامة لعدد كبير من الأفراد إذ تعد نقاط التقاء رئيسية لأسواق الانتاج والاستهلاك(٢٣) .

وقد جذبت فكرة إنشاء المناطق الحرة الانتباه داخل الدول العربية خصوصاً فى ظل الاتجاه العام داخل المنطقة نحو التحرير والعولمة.

ويوجد الآن مناطق حرة فى الأردن والإمارات العربية المتحدة وسوريا ولبنان ومصر وتونس والمغرب وجيبوتى واليمن. كما يجرى انشاء مناطق حرة فى قطر والبحرين والكويت. ولكن تحتاج المناطق الحرة داخل الدول العربية إلى تقييم دقيق قبل التفكير فى انشاء مناطق حرة جديدة خصوصاً فى ظل التطورات الدولية مثل ترتيبات منظمة التجارة الدولية واتجاهات العولمة وظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة.

أ- تطور المناطق الاقتصادية الحرة فى الدول العربية : الاتجاه العام

شهدت الخمس والعشرون عاماً الماضية انتشاراً سريعاً للمناطق الحرة فى الدول العربية. كما شهدت هذه الفترة أيضاً توسعاً سريعاً لأنشطة الشركات متعددة الجنسية والتى تزامنت مع اتساع نطاق العولمة والتطورات الاقتصادية الجديدة ويوجد الآن اكثر من ٢٧ منطقة اقتصادية حرة فى ٩ دول عربية على الأقل واربع مناطق أخرى فى طريقها للإنشاء فى ٤ دول اخرى (انظر الجدول رقم ١) .

وقد أنشأت مصر ٧ مناطق اقتصادية حرة منذ عام ١٩٧٥ فى الإسكندرية ومدينة نصر فى القاهرة وبور سعيد وقناة السويس والإسماعيلية وسفاجا فى البحر الأحمر ودمياط (٢٤).

ومن ناحية اخرى بدأت الأردن فى انشاء منطقتين حرتين فى العقبة عام ١٩٧٣ والزرقا عام ١٩٧٨ . وقد توسعت المنطقة الحرة فى العقبة مؤخرا لتشتمل على مناطق حرة خاصة ومناطق حرة صناعية مثل المنطقة المتخصصة فى الصناعات المعتمدة على الفوسفات وصناعة الحامض الفوسفورى والأسمدة الطبيعية. كما يوجد منطقتان تحت الانشاء، المنطقة الحرة فى مطار الملكة عليا الدولى والمنطقة الحرة صاحاب. وفى عام ١٩٧٦ تم انشاء منطقة حرة صناعية مشتركة مع سوريا على الحدود بين الدولتين.

وكانت تستخدم المنطقة الحرة فى اليمن (عدن) - والتى تعتبر من أقدم المناطق الحرة فى المنطقة - كسوق حر للسلع والمنتجات الأجنبية. وفى عام ١٩٦١ قامت السلطات البريطانية بإلغاء

وضع هذه المنطقة (السوق) الحرة. وتخطط اليمن الآن إلى انشاء منطقة حرة كبرى فى عدن، وتتمثل المراحل الأولى والثانية لهذا المشروع فى إعادة تأهيل الميناء والمطار فى عدن بالاضافة الى انشاء أماكن للتخزين والحفظ. وينتظر أن يتم الانتهاء من هذه الانشاءات بحلول عام ٢٠٠٥، وقد عهد إلى سلطات الميناء السنغافورى ببناء الموانىء وأماكن التخزين فى المنطقة الحرة بعدن بتكلفة تقدر بـ ١٨٧ مليون دولار.

وفى عام ١٩٧٢ انشئت المنطقة الحرة فى طنجة فى المغرب. وتقع بالقرب من الميناء البحرى، ويسمح قانون المناطق الحرة بالعمولات الدولية فى حالة عبور السلع عبر المنطقة أولاً. كما يسمح القانون بالمبادلات التجارية المرتبطة بالسلع التى يتم تخزينها داخل أماكن تخزين تابعة للقطاع العام أو الخاص. ومن ناحية أخرى ترتبط تجربة تونس فيما يتعلق بالمناطق الحرة بالصادرات الصناعية والقطاع المالى. ويهدف القانون رقم ١٩٧٢/٣٨ الصادر فى ابريل عام ١٩٧٢ والمرتبط بالصادرات الصناعية إلى توفير فرص العمل والاسهام فى تخفيض عجز ميزان المدفوعات بالاضافة الى التشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة. وفى عام ١٩٩٢ أنشئت المنطقة الحرة فى بيزرت على مساحة قدرها ٤٦٠ ألف م٢ (٣٠ أكرا) وموقع استراتيجى على البحر المتوسط بالقرب من دول القارة الأوروبية ودول الشرق الأوسط. كما ويوجد أيضا منطقة حرة فى زارزيس. أما جيبوتى فقد أنشأت المنطقة الحرة داخل منطقة ميناء جيبوتى التجارى فى ١٩٧١/٦/١٩ استنادا الى القانون رقم ٧/١٩٣، ويغلب النشاط التجارى على هذه المنطقة مقارنة بالأنشطة الأخرى سواء كانت صناعية أو أخرى[٢٥].

وبالاضافة إلى المناطق الموجودة بالفعل داخل الدول العربية يوجد العديد من المناطق الأخرى التى يجرى انشائها. فمثلا، كانت لبنان تمتلك منطقة حرة فى ميناء بيروت إلا أنها تعرضت للدمار الكامل خلال الحرب الأهلية. ويجرى الآن انشاء المنطقة الحرة التجارية فى ميناء بيروت، ويتمثل الهدف طويل الأجل فى انشاء منطقة حرة صناعية فى مقاطعة كارانتينا الواقعة شرق الميناء[٢٦]. وبالتنسيق مع كل من الـ UNIDOوالـ UNDP تقوم الآن قطر بانشاء منطقة حرة والتى كان من المقرر افتتاحها فى عام١٩٩٤، وتتشابه الحوافز المقدمة إلى المستثمرين فى القطاع الصناعى مع تلك الموجودة فى معظم المناطق الحرة. كما تخطط البحرين أيضا لبناء ميناء جديد كجزء من المنطقة الحرة الصناعية الجديدة التى سوف يتم انشائها فى الجزء الشمالى الشرقى للبلاد[٢٧].

وشارفت الكويت على الانتهاء من المراحل الأخيرة لانشاء المنطقة الحرة فى ميناء شويخ استنادا على القانون رقم٢٦/ ٩٥، وتماشيا مع خطة الخصخصة، قررت اللجنة العليا المشرفة على المناطق الحرة تكليف القطاع الخاص بانجاز هذا المشروع[٢٨]. وقد حددت اللجنة الأهداف الرئيسية من وراء انشاء المنطقة الحرة وتشتمل على: حفز الصادرات وتنويع القاعدة الاقتصادية فى الكويت وتقليل الاعتماد على النفط. كما تسعى السودان أيضا لانشاء منطقتين حرتين: منطقة البحر الأحمر ومنطقة أجيلى.

ومثل معظم المناطق الحرة فى العالم تقع المناطق الحرة فى الدول العربية داخل أو بالقرب من الموانىء الجوية أو الموانىء البحرية والحدود الدولية. وتجذب هذه المواقع الاستثمارات فى مجال المنتجات منخفضة وعالية القيمة.إلا أن بعض المناطق الحرة قد تجد صعوبة فى جذب الاستثمارات الأجنبية فى حالة نقص الخدمات الضرورية للتصدير والصناعة.

وفى عام ١٩٩٨ وصل عدد المناطق الحرة فى الدول العربية الى ٢٧ منطقة حرة بالاضافة الى عدد قليل تحت الانشاء أو فى طريقه للانشاء. إلا أن المنطقة الحرة فى جبل على هى الأكبر والأكثر نجاحا كما سيتضح لنا لاحقا .

٢- الخصائص الأساسية : الحوافز والتسهيلات وادارة المناطق الحرة

تقدم المناطق الحرة داخل الدول العربية -كما يشير الجدول رقم (٢)- حوافز مالية وضريبية متنوعة الى المستثمرين. وأهم هذه الحوافز هى الاعفاءات الضريبية والاستيراد المعفى من الجمارك.

أ- الحوافز الضريبية والمالية :

يستفيد المستثمرون فى معظم المناطق الحرة داخل الدول العربية من الحوافز الضريبية العامة وأهم هذه الحوافز هى "الحريات الخمسة" والتى تشتمل على الضريبة على الدخل والتعريفات على الواردات والحصص على الاستيراد والضرائب على الممتلكات والرسوم. وقد يمتد الإعفاء من ضريبة الدخل إلى فترات قد تصل إلى عشرين عاما. كما قد يكون الإعفاء كلياً أو جزئياً أو يمكن ربطه بإعفاءات أخرى. وتقدم معظم الدول اعفاءاً ضريبياً يمتد لفترة من ٥ إلى ١٠ سنوات(انظر الجدول رقم ٢)[٢٩]. ويمتد الاعفاء من التعريفات على الاستيراد إلى فترة غير محدودة وهو الركن الاساسى للمنطقة الحرة. وتشتمل الحوافز المالية على عدم وضع قيود على النقد الأجنبى والضمانات

المتعلقة بإعادة الأرباح للخارج وعودة رأس المال المستثمر للخارج. والدول التى تقدم هذه الاعفاءات هى مصر وسوريا والأردن والمغرب ودبى. كما توجد حوافز أخرى تمنحها الدول العربية للصناعات فى معظم المناطق الحرة مثل الأسعار التفضيلية للكهرباء واستخدام المياه واستئجار الأراضى وتأجير منشآت المصانع.

وتختلف الدول العربية فيما بينها فى مدى التنوع وفى الحوافز المالية والضريبية الممنوحة للمناطق الحرة. وتقدم المنطقة الحرة فى جبل على أكثر الحوافز جذباً للمستثمرين حيث لا يوجد أى قيود على الملكية الاجنبية كما لا يوجد أى ضرائب شخصية أو دخلية كما أن الإعفاء من الضرائب على الشركات يمتد لأكثر من ٣٠ عاما.

وباستثناء الحوافز الضريبية (الاعفاء الضريبى)، تقدم معظم المناطق الحرة حوافز مالية مثل الإعفاء من الضرائب على الأرباح وعدم وجود قيود على النقد الأجنبى.وتسمح معظم المناطق الحرة بحرية تحويل الأرباح منذ العام الأول للإنتاج كما تسمح بإعادة رأس المال الأصلى المستثمر بأكمله إلى الخارج بعد فترة قصيرة نسبياً تمتد لمدة ٣ سنوات (انظر الجدول رقم ٢).

ب- الإعفاءات الجمركية : التعريفات على الواردات

فى معظم الدول العربية ,تعتبر المناطق الحرة مناطق معفاة من الجمارك داخل حدود الوطن كما لا تخضع الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والآلات والمعدات إلى التعريفات الجمركية. كما لا تخضع معظم السلع المصنعة والمصدرة من المنطقة الحرة لضريبة المبيعات أو الرسوم .

وبجانب المزايا المتعلقة بالاعفاء الجمركى، تتسم مبادلات الاستيراد والتصدير بالسرعة والسهولة فى المناطق الحرة. وفى جبل على مثلاً، لا تستغرق اجراءات الاستيراد والتصدير إلا وقت قصير.

حـ- المبيعات والمشتروات المحلية :

لا يسمح للشركات العاملة داخل المناطق الحرة بالتنافس مع الشركات المحلية من خلال البيع داخل السوق المحلى حيث إن الأولى تتمتع بمزايا الإعفاء الجمركى. وتلجأ العديد من المناطق الحرة داخل الدول العربية إلى تقييد أو منع البيع داخل السوق المحلى. وتطالب بعض الدول الشركات العاملة فى المناطق الحرة بالتنافس مع البائعين الأجانب كما فى السوق الدولى.

وتبدو سوريا أكثر تحرراً فيما يتعلق بمبيعات المنطقة الحرة، حيث إنها تسمح ببيع نحو ٢٠٪ من صادرات المنطقة الحرة داخل السوق المحلى[٣٠]. وتسمح بعض الدول العربية كالأردن مثلاً للمناطق الحرة ببيع منتجاتها داخل السوق المحلى تحت شروط معينة .

وبالرغم من عدم تشجيع الشركات العاملة بالمناطق الحرة على البيع داخل السوق المحلى إلا أن الدول العربية تشجعها على اجراء مشترواتها من السوق المحلى. مثلا لا تخضع السلع المحلية التى يتم شرائها بواسطة المنطقة الحرة فى دبى إلى ضرائب الرسوم. وفى بعض الدول تعتبر الآلات والمواد الخام الصناعية التى يتم شرائها من السوق المحلى من ضمن حوافز التصدير.

د- التسهيلات والإدارة :

تتمتع المناطق الحرة فى الدول العربية بأنواع متنوعة من تسهيلات البنية التحتية والخدمات ويشتمل ذلك على الطرق والموانى والمطارات ومرافق التخزين والمنشآت الصناعية.

وتشتمل الخدمات على الخدمات المادية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والخدمات التجارية مثل المصارف والتأمين والشحن والخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتسهيلات الغذائية ... الخ (انظر الجدول رقم ٣) .

وتقدم المنطقة الحرة فى جبل على أكبر تسهيلات من حيث البنية التحتية[٣١] . والتى تشتمل على ميناء حديث وفضاء واسع ونظام اتصالات حديثة وتسهيلات ما قبل البناء. كما يتم توفير الطاقة بتكلفة رخيصة.

هـ- إدارة المناطق الحرة فى الدول العربية :

وبالرغم من أن معظم المناطق الحرة فى الدول العربية قد تم إنشائها ككيانات حكومية مستقلة إلا أن أسلوب ادارتها يختلف من دولة لأخرى. ويتم ادارة المناطق الحرة بواسطة سلطة منفصلة يطلق عليها فى أحيان متعددة هيئة المنطقة الحرة (انظر الجدول رقم ٣). وبصفة عامة تتكون هيئة المنطقة الحرة من ممثلين من وزارات متنوعة كما تتحمل هذه السلطة المسئولية أمام وزارة التجارة أو وزارة الصناعة. وبهذه الطريقة تضمن هيئة المنطقة الحرة الحصول على الدعم المناسب من قبل الحكومة. وعادة يوجد مكتب ادارى مركزى داخل الهيئة للتواصل بين الشركات العاملة فى المناطق الحرة والقطاعات الحكومية الأخرى مما يساهم فى تقديم الاجراءات الادارية للمستثمرين بشكل مباشر

ويسير (الشباك الواحد) .

وفى مصر مثلاً تتولى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مسئولية ادارة المناطق الحرة من خلال تخطيط وتنسيق السياسات. وتعتبر الهيئة العامة جزءاً من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمنوطة بتنظيم الاستثمار فى مصر. ويتسم النظام فى مصر باللامركزية حيث يوجد مجلس مديرين لكل منطقة يختص بتحديد المشروعات وتأجير الخدمات.

وفى الأردن تقوم مؤسسة المنطقة الحرة بادارة المناطق الحرة. وتتسم المؤسسة بالاستقلالية النسبية وتعمل تحت اشراف وزير المالية الذى يرأس أيضا مجلس المديرين. وبالاضافة الى وزير المالية يتكون مجلس المديرين من المدير العام للمؤسسة وممثل مندوب من الهيئات التالية: وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية والجمارك ووزارة النقل والبنك المركزى.

وتمتلك هيئة المناطق الحرة فى جبل على فى دبى سلطات أعلى مقارنة بالهيئات الأخرى. إذ أن الهيئة مسئولة عن الاشراف على المنطقة الحرة كما انها تقوم بتقليص عدد الاجراءات المفروضة على الشركات العاملة داخل المنطقة وتزويد الشركات بالعمالة الفنية والمهنية والادارية. وتدار هذه الهيئة بواسطة مجلس يضم ٣-٥ أعضاء[٣٢].

وفى سوريا تم تأسيس الهيئة العامة للمناطق الحرة وفقا للقرار التشريعى رقم ١٨ الصادر فى ١٨ فبراير١٩٧١، وتتمتع الهيئة بالاستقلالية المالية والادارية وهى ملحقة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ويتم إدارتها بواسطة مجلس مديرين. وتتولى هذه الهيئة عدة وظائف: تنظيم أنشطة المناطق الحرة وتنسيق اختصاصاتها بشكل يخدم الاقتصاد ويؤدى الى تطوير التبادل التجارى الدولى[٣٣].

وبصرف النظر عمن يقوم بادارة المنطقة ,تتكون هيئة المنطقة الحرة عادة من مجموعة من الأقسام. وفضلاً عن الأقسام الرئيسية التى تتولى الأمور المالية والادارية فإن الهيئة قد تشتمل على أقسام تهتم بالترويج للاستثمارات والتسويق وتوظيف العمالة. وتعد هيئة المنطقة الحرة التى تتولى مسئولية جبل على أفضل مثال على ذلك.

٣. أداء المناطق الاقتصادية الحرة فى الدول العربية : تقييم تحليلى

بصفة عامة يتم تقييم تجربة الدول العربية فى انشاء المناطق الحرة بأنها تجربة ايجابية. ويستند تقييم المناطق الحرة عادة على تقييم الخبراء حيث إن المعلومات الكمية الخاصة باقتصادات هذه

المناطق فى الدول العربية تتصف بالندرة وتتعامل الدول المضيفة مع هذه البيانات بشكل ينطوى على السرية. وبالتالى تعتمد الدراسات الخاصة بالمناطق الاقتصادية الحرة أساسا على البيانات التى يتم تجميعها بواسطة المجموعات البحثية.

وبالرغم من أن الاقتصاديين والسياسيين ينظرون إلى المناطق الحرة نظرة ايجابية، إلا أن مدى نجاح المناطق الحرة يختلف من دولة الى اخرى. وفى سبيل تقييم مستوى أداء هذه المناطق فى الدول العربية ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار الأمور التالية :

سوف يكون التقييم محدوداً ومعتمداً على البيانات المتاحة حول متغيرات معينة مثل الصادرات والواردات والاستثمارات.

سوف تقتصر البيانات المتاحة على بعض الدول العربية التى تصدر بيانات تفصيلية أو تلك التى نجح الباحث فى التوصيل الى البيانات المتعلقة بها.

سوف يجرى تقييم مستوى أداء المناطق الحرة من خلال أخذ أهداف المناطق الحرة فى الدول العربية فى الاعتبار أو بمعنى آخر العمل على تسليط الضوء على الأهداف التى تم انجازها والأهداف التى لم يتم إنجازها.

أ. جذب الاستثمار الاجنبى ورأس المال الاجنبى

يمثل حفز الاستثمار للوصول الى معدل مقبول من النمو الاقتصادى هدفاً رئيسياً من أهداف انشاء المناطق الحرة، ولقد أنشأت معظم الدول العربية المناطق الحرة بهدف جذب الاستثمار الاجنبى.(٣٤)

ويوضح الجدول رقم (٤) التدفقات الاستثمارية إلى المناطق الحرة فى مصر وعدد المشروعات التى وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار. كما يشير الجدول إلى أن رأس المال المستثمر فى المناطق الحرة فى مصر لم يتجاوز ٢,٣٥ بليون جنيه للفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥ بواقع ٤٦٧ مشروعا(٣٥). كما تشير البيانات أيضا الى ضعف الاستثمارات الموجهة نحو التصدير فى مصر حيث أن معظم المشروعات تتصف بصغر الحجم ولم تتمكن هذه المشروعات من مواكبة الطلب فى الأسواق الدولية. مما أدى الى تقليص قدرتها على المنافسة الدولية، وبالتالى لم تتمكن هذه المشروعات من زيادة الصادرات بالشكل المطلوب.

وتهيمن مشروعات التخزين على الأنشطة الاستثمارية داخل المناطق الحرة وهذه المشروعات لا تتطلب ضخ مبالغ طائلة من رأس المال. ويمثل قطاع التخزين نحو ٦٩٪ من اجمالى المشروعات التى تمت الموافقة عليها فى عام ١٩٨٤. بينما لا يمثل القطاع الصناعى إلا ١٨,٧٪ من هذه المشروعات[٣٦]. ولم تتغير هذه الصورة منذ ذلك الحين وفى نهاية عام ١٩٩٣ وصل عدد مشروعات التخزين فى المناطق الحرة فى مصر الى ٢٣١ مشروعا فى قطاع التخزين و ١٤٧ مشروعا فى قطاع الصناعة و ٤٦ مشروعا فى قطاع الخدمات[٣٧]. وبالرغم من ذلك انخفضت ايرادات التخزين مؤخراً بسبب القرار الصادر بتخفيض أنشطة التخزين لصالح الأنشطة الصناعية.

ولم يتجاوز الاستثمار فى المناطق الحرة - فى المتوسط - ٨٪ من اجمالى الاستثمارات الخاصة التى دخلت الى البلاد خلال الفترة الزمنية بأكملها مقارنة بنحو ٩٢٪ تتجه إلى مشروعات داخل البلاد[٣٨]. وهذا يعنى أن المناطق الحرة فى مصر لم تنجح فى جذب أحجام كبيرة من الاستثمارات فى شكل استثمار أجنبى مباشر خصوصا تلك التى تجلبها الشركات متعددة الجنسية.

ويوضح مستوى المشاركة المصرى فى مشروعات المناطق الحرة عدم قدرة المناطق الحرة على جذب الاستثمار الأجنبى. ويشير الجدول رقم (٥) إلى ارتفاع نسبة المشاركة المصرية فى المناطق الحرة. وترتفع نسبة المساهمة المصرية إلى نحو ٥٩٪ من اجمالى الاستثمارات بينما بلغت نسبة المساهمة العربية والأجنبية ٢٠٪ و ٢١٪ على التوالى.

ولا يختلف الحال كثيراً فى كل من الأردن وسوريا، ومنذ انشاء المناطق الحرة فى الأردن عام ١٩٧٣، يغلب على مشروعاتها الطابع التجارى، وفى عام ١٩٩١ تم انشاء ١٧ مشروعا استثماريا صناعيا، وفى عام ١٩٩٥ ارتفع العدد الى ٢٩ مشروعا فقط.

يحدد مصدر رأس المال المستثمر - إلى حد بعيد - قدرة المنطقة على جذب الاستثمار الأجنبى. ويشير الجدول رقم (٦) الى أن ٨١٪ من رأس المال المستثمر فى المناطق الحرة فى الأردن يأتى من مستثمرين أردنيين بينما ١٩٪ من مستثمرين أجانب. ويتناقض هذا الواقع مع فكرة إنشاء المناطق الحرة بهدف جذب الاستثمار الأجنبى.

وفى سوريا قامت المناطق الحرة بجذب استثمارات أجنبية ضئيلة نسبياً وخصوصاً فى الفترة التى تلت عام ١٩٩١ حين صدر القانون رقم ١٠ والذى منح حوافز كبيرة الى المستثمرين فى المناطق

الحرة. وفى عام ١٩٩٤ وصل عدد الشركات المستثمرة فى المناطق الحرة فى سوريا إلى ١٥٣ شركة من بينهم ١٣ شركة أجنبية فقط (٨,٥٪).

وتعد المنطقة الحرة فى جبل على فى دبى من الحالات الناجحة ضمن المناطق الحرة فى الدول العربية. وفى عام ١٩٩٠ وصل عدد الشركات العاملة فى المنطقة الحرة الى ٢٧٦ شركة ثم ٣٧٧ فى عام ١٩٩٢ و ٧٨٥ فى عام ١٩٩٥ (أنظر الجدول رقم ٧). وبالرغم من ذلك وصل عدد الشركات المزدهرة إلى ١١٢٥ شركة من ٧٢ دولة عام ١٩٩٧ . وبلغ اجمالى الاستثمار فى المنطقة الحرة فى جبل على نحو ٥٠ مليون دولار (٥٠٠ مليون درهم) عام ١٩٨٦[٣٩] ثم ارتفع إلى ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ ثم إلى ٣٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤[٤٠] (أى بنسبة زيادة قدرها ٦٠٠٪ فى خلال ٤ سنوات).

ويشير الجدول رقم (٧) الى أن الشركات الاماراتية تمثل فقط ١٨٪ من اجمالى الشركات داخل المنطقة الحرة فى عام ١٩٩٥ و ٢٠٪ عام ١٩٩٢ مقارنة بـ ٧٪ و ٦٨٪ للشركات الأجنبية على التوالى. وفى الواقع لقد ارتفع عدد الشركات الأجنبية بشكل رهيب من ٢٥٧ فى عام ١٩٩٢ الى ٤٣١ (بنسبة زيادة ٦٨٪) وإلى ٥٥١ فى عام ١٩٩٥ (أى زيادة اضافية بنسبة ٢٨٪). وهذا يعنى أن عدد الشركات الأجنبية فى المنطقة الحرة فى جبل على قد تضاعف خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥). ولم يتغير حجم رأس المال الوارد من دول الخليج العربى إلى المنطقة الحرة بسبب تماثل الحوافز والتسهيلات التى تقدمها المنطقة الحرة فى جبل على مع تلك المقدمة من قبل المناطق الحرة الموجودة فى دول الخليج العربى.

وبالرغم من أن المنطقة الحرة فى جبل على تقدم حوافز مماثلة لما تقدمه المناطق الحرة الأخرى الموجودة فى الدول العربية، إلا أن الأولى تمكنت من جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبى منذ عام ١٩٩٠، وقد ساهم المفهوم المتسع والطموح للتوجه الادارى والخدمى فى نجاح المنطقة الحرة فى جبل على. وللأسف لم تتوافر البيانات الخاصة بالمناطق الحرة فى اليمن وتونس والمغرب وبالتالى لن نتمكن من اجراء تقييم ملائم لمستوى أدائهم وخصوصاً فيما يتعلق بجذب الاستثمارات.

ب- الصادرات والايرادات من النقد الأجنبى

إن من بين الأهداف الرئيسية من وراء انشاء المناطق الحرة هو الرغبة فى التحول بعيدا عن

سياسات التصنيع الموجهة نحو الداخل والانتقال الى تبنى استراتيجية موجهة للتصدير[٤١]. ولكن لم تتمكن كل المناطق الحرة فى المنطقة من تحقيق هذا الهدف .

وبالنظر الى الحالة المصرية ، وجدنا أن قيمة الصادرات الصناعية من المناطق الحرة لم تتجاوز ١٣٨ مليون دولار بينما وصلت ايرادات التخزين إلى ٥٥٥,٦ مليون دولار عام ١٩٩٣ (انظر الجدول رقم ٨). ويرجع ذلك الى أن معظم الأنشطة الصناعية داخل المناطق الحرة فى مصر هى مشروعات صغيرة الحجم وكثيفة العمالة فى مجالات مثل المنسوجات والصناعات الغذائية والملابس والبلاستيك .. الخ. وقد ارتفع اجمالى حجم الصادرات فى المناطق الحرة إلى ١,٣ بليون دولار عام ١٩٩٧ ، وقد اتجهت ٢٢٪ فقط من هذه الصادرات إلى الأسواق الدولية بينما اتجهت النسبة المتبقية (٧٨٪) إلى داخل البلاد[٤٢]. ويعتبر ذلك مؤشراً أيضا على عدم قدرة المناطق الحرة على المنافسة فى الأسواق الدولية مما أدى إلى توجيه صادراتها الى الأسواق المحلية.

وتغلب الصادرات ذات الطابع الخدمى (التخزين) على صادرات المناطق الحرة فى مصر حيث لا تحتاج أنشطة التخزين الى أحجام كبيرة من رأس المال الثابت بالاضافة أيضا الى انخفاض نسبة المخاطرة فى هذه النوعية من الأنشطة مقارنة بالأنشطة الصناعية .

وعلى النقيض من مصر، كانت الصادرات الصناعية للمناطق الحرة فى سوريا والموجهة نحو الخارج (١٧٤,٢ مليون ليرة سورية) أعلى من صادراتها الى داخل البلاد (٦١,٥ مليون ليرة سورية) فى عام ١٩٩٣ (أنظر الجدول رقم ٩). ويعد ذلك مؤشرا واضحا على قدرة منتجات المناطق الحرة السورية على المنافسة فى السوق الدولى. وظلت الصورة على هذا النحو خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧ عندما تجاوزت قيمة صادرات المناطق الحرة الى خارج الدولة قيمة صادراتها الى داخل الدولة. وبالرغم من ذلك ارتفعت قيمة اجمالى الصادرات الصناعية فى عام ١٩٩٧ مقارنة بعام١٩٩٣ . ويرجع ذلك إلى زيادة عدد الشركات العاملة فى المناطق الحرة بالاضافة الى ارتفاع قدرتها التصديرية. وفى الوقت الحالى تعانى هذه المناطق الحرة من محدودية روابطها الخلفية مع باقى الاقتصاد الوطنى. وفى عام ١٩٩٣ لم تتجاوز واردات المناطق الحرة من السوق المحلى السورى ما قيمته ٣١,٣مليون ليرة سورية مقارنة بما قيمته ٢١٦,٨ مليون من خارج الدولة.

ولم تنجح المناطق الحرة الأردنية كثيرا فى جذب الصناعات الموجهة نحو التصدير. حيث بلغت

نسبة مساهمة الصادرات من القطاع التجارى نحو ٤٣٪ من اجمالى الصادرات مقارنة بنسبة ٣٣٪ للصادرات الصناعية فى عام ١٩٩٣ (٤٣). وبصفة عامة وصلت اجمالى صادرات المناطق الحرة إلى ٣٠ مليون دينار أردنى فقط فى عام ١٩٩٣ . وقد اتجهت معظم صادرات المناطق الحرة الأردنية إلى دول عربية مما يعكس - إلى حد ما - قدرتها على المنافسة داخل الأسواق العربية. وكانت الصادرات إلى السوق المحلى محدودة نسبيا (انظر الجدول رقم ١٠) . واشتملت الصادرات إلى الدول العربية على الملابس وقطع الغيار، أما الصادرات إلى الأسواق الولايات المتحدة فقد كان أغلبها يتركز فى الملابس وشرائط الكاسيت(٤٤).

ولم تتجاوز الواردات من الأسواق المحلية ما قيمته ٠,٧٪ عام ١٩٩٣ مما يتعارض مع أحد أهم الافتراضات الأساسية التى تقوم عليها المناطق الحرة وهى توافر المواد الخام الأولية داخل الدول المضيفة. ووصلت الواردات من الدول الآسيوية إلى ٥٨٪ ومن الدول الأوروبية إلى ٢٥٪. وبالتالى نستنتج من واردات وصادرات المناطق الحرة الأردنية أن هذه المناطق لم تتمكن من تحقيق هدف زيادة الصادرات وايرادات النقد الأجنبى.

ومن جهة أخرى، ارتفعت الصادرات الاجمالية لمنطقة جبل على من ٢٢٦,٦ مليون درهم (٦٠ مليون دولار) عام ١٩٨٥ إلى ٢٢٠٦,٢ مليون درهم (٥٨٠ مليون دولار) عام ١٩٩٠ وإلى ٥٩٢٨ مليون درهم (١,٦ مليار دولار) عام ١٩٩٤ (أنظر الجدول رقم ١١). ويعكس هذا الارتفاع فى معدل نمو صادرات المنطقة الحرة (١٦٨,٧٪ فى أربع سنوات) مدى القدرة التى تتمتع بها الهيئة المشرفة على المنطقة فى حفز وزيادة التوجه نحو التصدير.

وقد ارتفعت واردات المنطقة الحرة من ١٩٣,٨ مليون درهم عام ١٩٨٥ إلى ٨١٦٢,٥ مليون عام ١٩٩٤ بمعدل نمو وصل إلى أكثر من ٤٠٠٠٪ . وقد كان ذلك ناتجا عن زيادة عدد الشركات العاملة فى المنطقة خلال هذه الفترة. وفى عام ١٩٨٦ كانت واردات منطقة جبل على تمثل ١٪ فقط من اجمالى واردات الدولة ثم ارتفعت فى عام ١٩٩٥ إلى ١٣٪ من كل السلع الداخلة إلى دولة الامارات من خلال دبى(٤٥). ويعكس هيكل توزيع الصادرات والواردات طبيعة السلع التى يتم تصديرها واستيرادها مما يعكس بدوره نجاح المنطقة فى النهوض باستراتيجيات التصنيع والتجارة الخارجية. فمثلا تمثل رقائق الألمونيوم والبترول والمواد الغذائية البنود الرئيسية فى هيكل الصادرات. وبالمثل بالنسبة للواردات حيث تمثل كل من المواد الغذائية والبترول البنود الرئيسية فى هيكل

الواردات خلال الفترة ٩٢-٩٤ (انظر الجدول رقم ١٢).

ويمكن الاستدلال على قدرة المناطق الحرة على المنافسة فى الأسواق الدولية من خلال النظر إلى التوزيع الجغرافى للصادرات. ونلاحظ أن أغلب هذه الصادرات تتجه إلى خارج الدول. وتقع دول الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا فى أعلى القائمة بينما تتبعها دول الشرق الأوسط[٤٦]. هذا بالاضافة إلى نجاح المنطقة الحرة فى النفاذ الى الأسواق الغربية خصوصاً أسواق الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة.

جـ- توليد فرص العمل

تمثل الحاجة إلى توليد فرص العمل الهدف الهام التالى من وراء انشاء المناطق الحرة. ولم تؤد المناطق الحرة فى مصر إلى توليد آثار إيجابية فيما يتعلق بخلق فرص العمل بالرغم من كبر حجم هذه المناطق وانخفاض مستويات الأجور والمرتبات فى هذه المناطق.

ووصل عدد العاملين فى المناطق الحرة فى مصر إلى ١٨ ألف عامل فى عام ١٩٨٤ مع توليد نحو ٤٨,٥ مليون جنيه مصرى[٤٧]. وبحلول عام ١٩٧٨ ساهمت المشروعات فى المناطق الحرة فى توليد ٨٠٥١ فرصة عمل فقط ٤٦٥٦ منها داخل المشروعات الصناعية، و ١٧٠٨ فرصة عمل داخل مشروعات التخزين و ١٦١٥ فرصة عمل داخل المشروعات الخدمية[٤٨]. ثم فى عام ١٩٩٤ وصل عدد فرص العمل المتولدة داخل المنطقة الحرة إلى ٢٩٢٠٧ فرصة عمل (٤,٥٪ منها كانت لنصيب غير المصريين) مع توليد دخل بلغ نحو ٦٨ مليون دولار[٤٩]. وبالرغم من ارتفاع عدد المناطق الحرة فى مصر وكبر حجمها إلا أن تأثيرها يبدو محدودا فى توليد فرص للعمالة .

وبالنسبة لسوريا، لا يوجد بيانات حديثة متاحة حول العمالة داخل المناطق الحرة، إلا أن المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية سجلت نفس عدد العاملين (٢٨٧) منذ عام ١٩٩٠[٥٠].

وللمناطق الحرة الأردنية تأثير محدود نسبيا١٧٨ على توليد فرص العمل. ففى عام ١٩٨٧ لم يتجاوز عدد العاملين فى المناطق الحرة ١٠٠٠ عامل مقارنة باجمالى قوة العمل فى الأردن والتى تبلغ ٥٠٠ ألف عامل عام ١٩٩٧، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن اجمالى عدد العاملين فى المناطق الحرة وصل إلى نحو ٥٥٠٠ عامل عام ١٩٩٦[٥١]. وينص قانون المناطق الحرة على أن النسبة القصوى المسموحة للأجانب لا ينبغى أن تتعدى ٢٥٪ من اجمالى عدد العاملين. وأشارت

احدى الدراسات التى تناولت توزيع العاملين وفقا لجنسياتهم ونمط أنشطتهم الى أنه فى عام ١٩٩٤ وصلت نسبة العمال الأردنيين إلى ٨٦٪ من اجمالى العمالة فى المناطق الحرة[٥٢]. ويعتبر ذلك عنصرا إيجابيا فى استراتيجية التنمية إلا أن ارتفاع هذه النسبة يرجع فى الواقع الى أن معظم الشركات العاملة فى هذه المناطق الحرة هى شركات أردنية. وبالتالى نستنتج أن مساهمة المناطق الحرة فى توليد فرص العمل فى الأردن تبدو محدودة نسبياً مقارنة بحجم القوة العاملة فى الأردن.

وتختلف الصورة بشكل ما داخل المنطقة الحرة فى جبل على حيث إن ارتفاع معدل الاستثمار وزيادة عدد الشركات العاملة فى المنطقة الحرة (أكثر من ١١٢٥ شركة من ٧٢ دولة فى عام ١٩٩٦) قد ساهما فى توليد عدد كبير من فرص العمل. ومثلا فى عام ١٩٩٤ ساهمت منطقة جبل على فى توليد ٢٧٣٦١ فرصة عمل بشكل مباشر و ٣٠٠٠ فرص عمل بشكل غير مباشر. وتشتمل فئات العمل على فئة العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة وفئة العمالة الادارية والاشرافية[٥٣]. إلا أن معظم العاملين فى الفئة الاشرافية والادارية هم من الأجانب وخصوصا من أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفى اليمن لم يتجاوز عدد العاملين فى الأنشطة المتعلقة بالمناطق الحرة نسبة ٠,١٪ من اجمالى قوة العمل و ٢,٥٪ من قوة العمل فى قطاعى التجارة والزراعة فى عام ١٩٨٧[٥٤]. ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة للدول العربية الأخرى . وتشير بعض الاحصائيات القديمة المتعلقة بالمنطقة الحرة فى طنجة فى المغرب إلى أنها لم تساهم بشكل كبير فى توليد فرص العمل بل إن المنطقة لم تساهم فى حدوث أى تغييرات على المستوى التكنولوجى أو أى تأثير على الدخل القومى أو ميزان المدفوعات. وفى أواخر الثمانينات وصل عدد العاملين فى المنطقة الحرة الى ١٥٠٠ عامل فقط[٥٥].

ومن ثم فإن مساهمة المناطق الحرة فى توليد فرص العمل تعتبر مساهمة محدودة فى أغلب الدول العربية باستثناء المنطقة الحرة فى جبل على.

د- الآثار الأخرى

تحدث المناطق الحرة فى الدول العربية آثار أخرى على الاقتصاد من خلال درجة ربحيتها (التكلفة - العائد) ومن خلال أيضا إسهامها فى الدخل القومى. ويعتقد المؤلف أن نجاح أى منطقة

حرة يعتمد أساساً على قدرتها التنافسية الخارجية فى مواجهة المناطق الحرة الأخرى فى البيئة المحيطة وليس على مستوى ربحيتها الداخلية والذى يتحدد من خلال حساب العائد - التكلفة. حيث قد يصل معدل العائد على الاستثمار فى المنطقة الحرة إلى مستويات شديدة الارتفاع إلا أن المنطقة الحرة قد تخفق فى جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالى فإنه من الضرورى اجراء تحليل للتنافسية الدولية جنباً الى جنب مع تحليل العائد - التكلفة.

ولم يضطلع المؤلف على أى دراسة منشورة تتناول تحليل التكلفة - العائد للمناطق الحرة فى العالم العربى. وبالتالى سوف يعتمد تحليل هذا الموضوع على بعض البيانات الاجمالية المتعلقة بايرادات ونفقات المنطقة الأخرى[٥٦].

ويعد تأجير الأراضى للمصانع أو للمخازن أحد أهم بنود الايرادات داخل المنطقة. وقد وصل حجم الانفاق على المناطق الحرة فى مصر منذ انشائها عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٩١ إلى نحو ١٠٤,٣ مليون جنيه ٨٩,٥٪ منها (أى ٩٣,٤ مليون جنيه) أنفقت على البنية التحتية[٥٧]. وفى عام ١٩٩١ كانت نسبة الاستحقاقات على الشركات تمثل نحو ٦٧٪ من الايرادات بينما ٢٢٪ من الايرادات كان مصدرها ايجارات الأراضى[٥٨]. وترتفع الايجارات على الأراضى فى مصر نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى فى المنطقة[٥٩]. وقد تضاعف اجمالى الايرادات المتولد من المناطق الحرة حيث ارتفعت من ٩,٥٦ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ١٩,٤٢ مليون عام ١٩٩٣، إلا أن مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٣ (٤٦,٩ بليون دولار) باتت محدودة.

ولا تختلف الصورة كثيراً فى سوريا حيث وصل اجمالى الايرادات فى عام ١٩٩٣ إلى سته أضعاف قيمتها عام ١٩٩٠[٦٠]، وكان معدل نمو النفقات أقل كثيراً من مثيله بالنسبة للايرادات حيث تجاوز معدل النمو السنوى للايرادات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ (١٩٣٪) معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (١٨٪) فى نفس الفترة. وترجع هذه الزيادة فى الايرادات بصفة اساسية إلى سياسة التحرير الاقتصادى والاصلاحات التى بدأت سوريا فى تطبيقها منذ عام ١٩٩٠، ولكن وبالرغم من ارتفاع معدل الايرادات إلا أن إسهامها فى الناتج المحلى الاجمالى لا يزال محدودا.

وفى الأردن وصل حجم استثمارات شركة المناطق الحرة إلى ٧,٤ مليون دينار أردنى خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٣ وقد اتجهت أساسا إلى البنية التحتية مثل المياه والكهرباء. وقد بلغت هذه

النفقات (النفقات الرأسمالية) أقصى قيمة لها (٥,٦ مليون دينار) خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ حيث وصلت إلى نحو ٧٥٪ من الاستثمارات الكلية خلال الفترة كلها. وقد استجاب القطاع الخاص بشكل ايجابى خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية حيث اتجه إلى إنشاء عدد متزايد من المصانع فى المناطق الحرة (انظر الجدول رقم ١٣). إلا أن النفقات خلال هذه الفترة كانت أقل من مثيلتها خلال فترة ١٩٧٤-١٩٨٤ بنحو ٦٣٪. حيث كانت الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤ تشكل سنوات التأسيس الأولى التى تتطلب ضخ مبالغ ضخمة من النفقات الاستثمارية. وقد ارتفعت النفقات بشكل كبير من عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٣ بسبب توسع شركة المناطق الحرة فى انشاء مشروعات جديدة بشكل مباشر بعد حرب الخليج عام ١٩٩١.

ومن ناحية أخرى ارتفعت الايرادات فى عام ١٩٩١ (بنسبة ٢١٧,٦٪ مقارنة بعام ١٩٩٠). وقد تجاوز معدل زيادة الايرادات خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٣ (٢٩,٤٪) معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (٨,٤٪) خلال نفس الفترة. وبالرغم من هذه الزيادة فى حجم الايرادات إلا أن مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى لا تزال محدودة جدا حيث لا تتجاوز نسبتها ١,٠٪ سنويا ولم تتغير هذه المساهمة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣[٦١].

وبالتالى سجل ميزان النفقات/الايرادات قيمة موجبة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٣ بمتوسط ١,٥ مليون دينار أردنى. ووصل هذا الميزان الى أقصى قيمة له عام ١٩٩٢ (٣,٣ مليون دينار أردنى) (انظر الجدول رقم ١٣). وكما هو الحال بالنسبة للمناطق الحرة الأخرى فى الدول العربية فإن تأثير المناطق الحرة على الاقتصاد الأردنى يبدو محدوداً وضئيلاً للغاية.

ولا توجد بيانات متاحة حول نفقات وايرادات المنطقة الحرة فى جبل على فى دبى. ومن واقع أحجام الاستثمارات والصادرات والواردات وفرص العمل يتبين لنا أن ايرادات المنطقة الحرة فى جبل على فى دبى قد تكون أعلى كثيرا من المناطق الحرة الأخرى فى الدول العربية. إلا أننا نتوقع أيضا ارتفاع حجم النفقات خصوصاً فى السنوات المبكرة التى تتصف عادة بارتفاع تكلفة البنية التحتية وتكاليف التشغيل.

وتشير تكاليف المرافق والتسهيلات فى عام ١٩٩٧ الى أن التكلفة السنوية لإيجار الأراضى تتراوح بين ٢,٧٢ دولار أمريكى إلى ٥,٤٥ دولار أمريكى للمتر المربع بينما تتراوح التكلفة

السنوية لمصنع أو مخزن من ٨٨٦ , ٢٥ دولار أمريكى إلى ٠٦٠ , ٣٤ دولار أمريكى للوحدة[٦٢]. وفى عام ١٩٩٧ وصل عدد الشركات الموجودة فى المنطقة الحرة فى جبل على إلى ١١٢٥ شركة وبالتالى يمكن توقع ارتفاع حجم الايرادات المتولدة.

وتشير بعض البيانات القديمة للمنطقة الحرة فى اليمن إلى ضآلة نسبة مساهمة الايرادات فى الناتج المحلى الاجمالى. كما لم تتجاوز نسبة مساهمة الايرادات فى القطاع التجارى سوى ٣ , ٠٪- ٤ , ٠٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤[٦٣]. ولا تختلف الصورة كثيرا فى المغرب حيث لم تساهم ايرادات المنطقة الحرة فى الميزان التجارى أو فى الناتج المحلى الاجمالى[٦٤].

وبعد الاضطلاع على أهم محددات نجاح المناطق الحرة فى الدول العربية يتضح أن تحقيق النجاح يعتمد على مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية داخل الدولة وخارجها. ويعتمد نجاح أى منطقة حرة أساساً على استيعاب خصائص المناطق الحرة وأهدافها وآلياتها ودورها فى الاقتصاد العالمى[٦٥].

وبصرف النظر عن مستوى النجاح الذى حققته كل منطقة حرة على حدة إلا أن الدول العربية المضيفة قد حصدت مكاسب من وراء انشاء المناطق الحرة بالرغم من محدودية هذه المكاسب. وعلى أقل تقدير تعتبر مشروعات البنية التحتية الجديدة إضافة هامة لاقتصاد الدولة بصرف النظر عن مستوى النجاح الذى حققته المناطق الحرة. ولا ينبغى أن يتم معاملة المناطق الحرة باعتبارها نموذجا مستقلا ومرتفع الانتاجية داخل مسيرة النمو الاقتصادى الاقليمى بل من الأفضل أن ينظر إليها باعتبارها هياكل اقتصادية تتسم بالمرونة والديناميكية وتسهم فى النهوض باقتصاد السوق المفتوح[٦٦].

ويشير التحليل الذى أجريناه إلى التالى:

- يختلف مستوى نجاح المناطق الحرة من دولة عربية إلى اخرى وذلك بالرغم من تماثل هذه المناطق الحرة فيما يتعلق بالهيكل والأهداف والحوافز إلا أن نسبة النجاح تختلف من دولة مضيفة لأخرى.

- يقل مستوى أداء المناطق الحرة فى الدول العربية كثيرا عن مثيله فى اجزاء أخرى من العالم (مثل هونج كونج والصين .. الخ) وقد يرجع ذلك الى وجود عدة مشكلات تواجه المناطق

الحرة فى الدول العربية.

وتتطلب الظروف الحالية اجراء اعادة تقييم للاجراءات الموجودة بالفعل والتى تشتمل على القوانين والمشكلات الادارية وحل النزاع وطبيعة الشركات والمشكلات الفنية والتسويقية .. الخ.

هـ- العقبات والمشكلات التى تواجه المناطق الحرة : أسباب ضعف مستوى الأداء

يواجه المستثمرون فى المناطق الحرة عدة مشكلات وعقبات تعرقل مسيرة عمل شركاتهم داخل هذه المناطق. وترتبط بعض هذه المشكلات بالمستوى الكلى بينما تتعلق أخرى بالمستوى القطاعى ومستوى الشركة. كما يوجد عدة أنواع من المشكلات فمنها ما يتعلق بالادارة والتسويق ومنها ما يتعلق بالأمور القانونية والفنية. ومن خلال التقييم الذى اجريناه يتبين لنا اختلاف نوع ومدى العقبات من دولة لأخرى إلا أننا بصفة عامة نلاحظ تشابهاً فى المشكلات الرئيسية.

١- المستوى الكلى

وفيما يتعلق بالمستوى الكلى تشتمل العقبات الادارية على :

- البيروقراطية الشديدة حيث يضطر المستثمرون إلى التعامل مع عدة قطاعات للحصول على التصريح أو الموافقة وبالتالى فالمسار طويل ومعقد.

- نقص الاستقلالية الفعلية للمناطق الحرة بالرغم من ان القانون يمنحهم السلطة المالية والادارية[٦٧]. ومثلا فى كل من مصر والاردن يستلزم الحصول على موافقة الوزير أو مجلس الوزراء بالاضافة إلى مجلس مديرى المنطقة الحرة لإقرار الميزانية.

- التغيرات المفاجئة فى القوانين والضوابط والتى تصيب المستثمرين بالحيرة.

- التصاريح والتداخل فى القوانين والاجراءات المتعلقة بالمناطق الحرة وبالجمارك أيضا.

ومن جهة أخرى تشتمل العقبات التسويقية على :

- افتقار المناطق الحرة لسياسات ترويجية فعالة. ومن الجدير بالذكر أن التسويق يعتبر مهمة تتطلب اهتماماً خاصاً من قبل الإدارة العليا. وقد فشلت المناطق الحرة فى استيعاب هذه الحقيقة.

- يوجد صعوبة فى تسويق منتجات المنطقة الحرة بسبب تشابه المنتجات التى يتم انتاجها داخل المناطق الحرة العربية. وأوضحت دراسة عن المناطق الحرة فى الأردن أن نحو ٣٠٪ من المستثمرين يعانون من هذه المشكلة[٦٨].

- وفى نفس الوقت يعتبر توافر مستوى ملائم من تسهيلات البنية التحتية فى البيئة المحيطة بالمنطقة الاقتصادية الحرة شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمار الأجنبى. إلا أن معظم المناطق الحرة فى الدول العربية تعانى من قصور فى البنية التحتية. وتشتمل عقبات البنية التحتية على: عدم توافر مستوى ملائم من مرافق وخدمات البنية التحتية وخصوصاً فيما يتعلق بقطاع الاتصالات بالإضافة الى نقص وعدم كفاءة الموانى اللازمة لنقل منتجات المناطق الحرة والمواد الخام اللازمة للإنتاج.

٢- المستوى القطاعى والجزئى

أما على المستوى القطاعى والجزئى: فترتبط بعض المشكلات بطبيعة الانشطة الصناعية مثل صغر حجم الصناعات داخل المناطق الحرة وعدم قدرتها على المنافسة داخل الأسواق. وترتبط أخرى بالاعتماد على المواد الخام المستوردة وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكلفة انتاج المنتجات الصناعية وبالتالى تنخفض قدرة هذه الصناعات على المنافسة.

وفى نفس الوقت فقد أدى انخفاض مستوى تعقيد العملية الانتاجية إلى محدودية نقل التكنولوجيا إلى الصناعات. وبالتالى كان نقل التكنولوجيا من خلال الصناعات محدودا. ومن المعروف أن العملية الانتاجية البسيطة تولد روابط خلفية ضئيلة جداً مع الأنشطة الإنتاجية الأخرى داخل الاقتصاد وخصوصا فى ظل استيراد معظم المواد التى تتطلب توافر المعرفة الفنية من الخارج. ومن ثم ليس هناك مجال لتطوير تكنولوجيا محددة داخل المناطق الحرة. وتقتصر الصناعات الموجودة حالياً على تجميع قطع تامة الصنع(٦٩).

ومؤخراً وفى اطار التطورات الاقتصادية على الساحة الدولية مثل تيارات العولمة ومفاوضات جولة أوروجواى وانشاء منظمة التجارة الدولية شعرت العديد من الدول إلى الحاجة لتدعيم التعاون الاقليمى. وفى هذا السياق اتجهت الدول العربية إلى تكوين منطقة التجارة الحرة العربية فى عام ١٩٩٦، ومن المتوقع أن تؤثر منطقة التجارة الحرة العربية على المناطق الاقتصادية الحرة التى تم انشائها لدعم التجارة والنمو.

ومن أهم التساؤلات المطروحة فى هذا المجال : هل تمتلك الشركات الموجودة داخل المناطق الحرة مزايا تفوق تلك التى تتمتع بها الشركات المتواجدة داخل الأسواق المحلية والإقليمية للدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل ينبغى اجراء دراسة تبحث العلاقة بين

مبادىء مناطق التجارة الحرة والمناطق الحرة.

الخلاصة والتوصيات :

فى السنوات الأخيرة اكتسبت المناطق الاقتصادية الحرة أهمية متزايدة فى اطار اهتمام مختلف الدول بجذب الاستثمار الاجنبى بهدف النهوض بالنمو الاقتصادى من خلال زيادة الصادرات وايرادات النقد الاجنبى وتوليد فرص العمل بالاضافة إلى تعزيز عملية نقل التكنولوجيا. وبالتالى اتجهت الدول العربية إلى انشاء العديد من المناطق الاقتصادية الحرة. ومن المتوقع أن تحصد الدولة المضيفة مكاسب كبيرة من وراء انشاء هذه المناطق من خلال خلق التجارة.

وبالرغم من قيام المناطق الحرة فى الدول العربية بتقديم حوافز مالية وضريبية متشابهة إلا ان مستوى أدائها يختلف من دولة لأخرى. فمثلاً تعتبر المنطقة الحرة فى جبل على فى دبى أكثر المناطق الحرة نجاحاً فى الدول العربية فيما يتعلق بجذب الاستثمارات وحجم الصادرات وإيرادات النقد الاجنبى وتوليد فرص العمل بالاضافة الى وجود روابط خلفية مع الاقتصاد المحلى.

وقد سجلت المناطق الحرة الأخرى فى الدول العربية مستويات مختلفة من النجاح والفشل فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المنشودة.

وقد لاحظنا أن قدرة المناطق الحرة فى مصر والأردن وسوريا على جذب الاستثمارات الاجنبية كانت محدودة للغاية. وبالتالى لم تتعد هذه المناطق كونها أماكن للتخزين والإيداع. كما لاحظنا أيضاً ضعف قدرة منتجات هذه المناطق على المنافسة فى الأسواق الدولية مما دفع معظمها إلى توجيه صادراتها نحو الاسواق المحلية. وينطبق نفس الحال على قدرة هذه المناطق على توليد فرص العمل.

ويرجع الأثر المحدود للمناطق الحرة على اقتصادات الدول المضيفة باستثناء حالة المنطقة الحرة فى جبل على - إلى وجود عدة عقبات سواء على المستوى الكلى أو على المستوى القطاعى. وبالنظر إلى المناطق الحرة التى حققت نجاحاً جزئياً يمكن تحديد عدد من نقاط الفشل فى مرحلة التخطيط والتصميم. وهى تشتمل على اختيار موقع غير ملائم للمنطقة الحرة ونقص البنية التحتية الاساسية مثل الاتصالات وعدم كفاءة الروابط المؤسسية بين الهيئة العامة للمشرفة على المنطقة والقطاعات الحكومية الأخرى. وفى السطور التالية سوف نوصى ببعض الاجراءات[٧٠] :

- الاصلاحات التشريعية التى تأخذ فى اعتبارها إزالة التناقض والازدواج بين القوانين

والضوابط المتعلقة بالمناطق الحرة للقضاء على البيروقراطية واعطاء قدر اكبر من الاستقلالية للهيئات المشرفة على المناطق الحرة.

- الحاجة إلى مرافق وخدمات كافية من البنية التحتية. ان توافر مستوى ملائم من البنية التحتية سوف يمنح المناطق الحرة فى الدول العربية ميزة نسبية داخل المنطقة.

- دعم الاصلاحات التى تشجع على التوسع فى الصناعات التصديرية داخل المناطق الحرة مثل ازالة الحواجز أمام حركة السلع النهائية فى المنطقة. بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ الاجراءات التى من شأنها جذب الصناعات ذات الاحجام الكبيرة والمتوسطة بدلاً من الصناعات صغيرة الحجم كما هو الحال فى المناطق الحرة داخل الدول العربية.

- التشجيع على تشغيل العمالة الوطنية داخل المناطق الحرة مما يتطلب تدريب قوة العمل من قبل الهيئة المشرفة على المناطق الحرة من جهة ومن قبل الشركات المحلية والأجنبية من جهة أخرى.

- ينبغى أن تهتم الإدارة العليا ببرامج الترويج والتسويق للمناطق الحرة. بل يجب أيضاً أن تمنح أولوية خاصة لاحتياجات العملاء بالتوافق مع الأهداف المنشودة التى تحددها الدولة. فمن غير البديهى أن تقوم الدولة بضخ استثمارات فى الأراضى والبنية التحتية والمرافق ثم تفشل فى توفير الاستثمارات الكافية فى مجال التسويق والترويج للمناطق الحرة.

وأخيراً يمكننا القول بأن الدول العربية قد اتجهت بحماس - مثلها مثل العديد من دول العالم إلى انشاء وتنمية المناطق الاقتصادية الحرة خلال العشر سنوات الاخيرة. وقد لجأت هذه الدول إلى وضع قوانين وضوابط خاصة بهذه المناطق وتوفير مرافق البنية التحتية لجذب الاستثمار الاجنبى والنهوض بالنمو الاقتصادى. وحتى تنجح الدول العربية فى تحقيق الاهداف المنشودة من وراء انشاء المناطق الاقتصادية الحرة ينبغى عليها أن تركز على تحسين مستوى الخدمات ونوعيتها وجودتها. كما يجب تطوير المناطق الحرة حتى تساهم فى خلق فرص عمل جيدة حيث ان ضعف مستوى المناطق الحرة يحد من قدرتها على المنافسة مما يؤدى بها إلى الوقوع داخل دائرة الفشل. وبالتالى من الضرورى أن تتوافر الإدارة الديناميكية داخل الدولة حتى تغتنم كافة الفرص الممكنة فى سبيل جذب الاستثمارات الى المنطقة.

الجدول رقم (١)

أهم المناطق الاقتصادية الحرة فى الدول العربية ١٩٩٨

الدولة	المساحة(هكتار)	عام الانشاء
مصر		
الاسكندرية	٤٧٢,٧٥	١٩٧٣
مدينة نصر	٧٠,٥٦	١٩٧٣
بور سعيد	٤٩,٤٢	١٩٧٥
السويس	٣٢٠٢٨	١٩٧٥
الاسماعيلية	٣٤٠	١٩٧٩
سفاجة	٤٠,٤٣	١٩٩٢
دمياط	٨٠	١٩٩٢
العريش	مخطط	مخطط
الاردن		
ميناء العقبة	١٠٠	١٩٧٣
زرقا	٥٥٠	١٩٧٨
الحدود الاردنية /السورية	٤٠٠	١٩٧٦
الشاديا		
ساحاب	مخطط	
سوريا		
دمشق	٢,٥	١٩٥٢
حلب	٣٢	١٩٧٤
اللاذقية	٢٨,٢	١٩٧٤
طرطوس	٤٣,٦	١٩٧٤
ميناء دمشق	٩,٢	١٩٧٦
عدرا	٦٨,٤	١٩٧٧
الامارات العربية المتحدة		
جبل على - دبى	١٠,٠٠٠	١٩٨٥

تابع الجدول رقم (١)
أهم المناطق الاقتصادية الحرة فى الدول العربية ١٩٩٨

الدولة	المساحة(هكتار)	عام الانشاء
اليمن		
عدن	٢٠	١٩٧٠
لبنان		
ميناء بيروت	٥,٦٨	١٩٥٤
مباء طرابلس	مخطط	مخطط
المغرب		
طنجه		
تونس		
بزرت	٣٠	١٩٧٢
زار زيس		
جيبوتى		١٩٧١
جيبوتى		

تابع الجدول رقم (١)
المناطق الحرة التى فى طريقها للانشاء (تابع)

الكويت	ميناء الشويخ
قطر	الدوحة
البحرين	الطرف الشمالى /الشرقى
الامارات العربية المتحدة	ساديات - ابو ظبى
السودان	المنطقة الحرة فى البحر الاحمر الجايلى

Source: Built by the author, based on available data from :

ESCWA,"Development of Free Zones in the ESCWA Region", United Natoion , New York, 1995: 14-15, Inter-Arab Investment Guarantee Corporation, Arab Free Zones. Kuwait, 1987, and other sources.

الجدول رقم (٢)
أهم الحوافز الضريبية والمالية التى تقدمها المناطق الحرة فى الدول العربية

الدولة	الاعفاءات الضريبية	الحوافز المالية	الاعفاءات الجمركية
مصر	- الاعفاء من الضرائب والجمارك - اعفاء العاملين غير المصريين من الضريبة العامة على الدخل .	- الاعفاء من الضرائب المفروضة على التعريفات التجارية والصناعية - الاعفاء من القيود على النقد الاجنبى - حرية عودة رأس المال المستثمر الى الدولة بعد خمس سنوات - لايسمح بالتأميم	- اعفاء الواردات والصادرات من الضرائب الجمركية - اعفاء الأصول الرأسمالية من الضرائب الجمركية (باستثناء السيارات) .
الاردن	- اعفاء أجور غير الأردنيين من الضرائب على الدخل ومن ضرائب الضمان الاجتماعى - الاعفاء من الضرائب والرسوم	- اعفاء الأرباح من الضرائب على الدخل والضمان الاجتماعى لمدة ١٢ عاما . - حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح الى خارج البلاد . - الاعفاء من القيود على النقد الأجنبى	- اعفاء الواردات والصادرات المتجهة الى السوق المحلى من الرسوم على الواردات ومن الضرائب الجمركية .
سوريا	-إعفاء المشروع من الضرائب خلال كل فترة عمله داخل المنطقة الحرة . -الاعفاء من الضرائب على الارباح	- حرية التعامل فى النقد الاجنبى - حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح	- الاعفاء من الرسوم الجمركية - عدم وضع قيود على حرية التجارة الخارجية
الإمارات العربية المتحدة	- الإعفاء من الضرائب علي الشركات لمدة ١٥ عاما قابلة للتجديد لمدة ١٥ عاما اخرى - لا يوجد أى ضرائب على الدخول الشخصية	- حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح - مستوى متقدم وكفء من الاتصالات - طاقة رخيصة - لايوجد قيود علي التعامل بالنقد الأجنبى - السماح بالملكية الكاملة للأجانب	-اعفاء الواردات والصادرات من الجمارك - سهولة ويسر مبادلات التصدير والاستيراد
اليمن	- اعفاء ارباح المشروعات الصناعية من الضرائب لمدة خمس سنوات بدءا من تاريخ الإنتاج	- لايوجد قيود علي التعامل بالنقد الأجنبى - لا يتم السماح بتأميم المشروعات	- الاعفاء من الضرائب الجمركية - اعفاء تصاريح الاستيراد والتصدير
تونس	- اعفاء ارباح المشروعات الصناعية والتجارية من الضرائب لمدة ١٠ سنوات - الاعفاء من الضرائب على الدخل لمدة العشرين سنة الأولى	- لايوجد قيود علي التعامل بالنقد الاجنبى - حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح لغير المقيمين	- الاعفاء من الرسوم الجمركية
المغرب	-الاعفاء من الضرائب على الدخل -اعفاء الأرباح من الضرائب	-حرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح -عدم وضع قيود على التعامل فى النقد الاجنبى	-الاعفاء من الرسوم الجمركية -اعفاء الصادرات والواردات من القيود الادارية

الجدول رقم (٣)

أهم التسهيلات التى تقدمها بعض المناطق الحرة في الدول العربية ، وهيئاتها الإدارية المعينة ١٩٩٨

الدولة أو المنطقة	أهم التسهيلات وخدمات البنية التحتية	طبيعة ونوع الاستثمارات	الهيئة الإدارية
مصر	- الشحن البحرى والتخزين فى مناطق الموانىء (بور سعيد) - التخزين بالنسبة للأنشطة التجارية - المصانع المخصصة للإيجار - الموانىء والاتصالات - دعم الماء والكهرباء	- صناعة - تخزين - تجارة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (١٩٧٤)
الاردن	- الشحن البحرى والتخزين فى مناطق الموانىء (العقبة) -التخزين بالنسبة للأنشطة التجارية (زرقا) - مرافق المياه والكهرباء والنقل	- التخزين التجارى - الصناعة - اعفاء السيارات من الرسوم الجمركية - التخزين العام	شركة المناطق الحرة (١٩٧٦)
سوريا	- الطرق التى تربط بين موانىء البحرالمتوسط - الموانىء الحديثة علي البحر المتوسط - التخزين والإيداع - المصانع المخصصة للإيجار	- الصناعة - التخزين التجارى	المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية (١٩٧١)
الامارات العربية المتحدة/المنطقة الحرة فى جبل على	- البنية التحتية المتكاملة وشبكة الطرق الحديثة - توافر الطاقة الرخيصة - ملائمة مستوى العمالة (ذكور أو اناث) - نظام اتصالات متطور وكفء - ميناءان حديثان - مرافق التخزين - توافر تكنولوجيا المعلومات فى نظام التوثيق	- التخزين - الأنشطة الصناعية - اعادة الصادرات - التجارة	هيئة المنطقة الحرة فى ميناء جبل على (١٩٨٥)
اليمن	-الموقع الإستراتيجي -الميناء الحديث نسبيا -مرافق التخزين المحدودة	- اعادة الصادرات - التخزين - الانشطة الصناعية - تقديم الوقود للسفن	
تونس	- شبكة حديثة من الطرق - نظام اتصالات - مرافق التخزين - التسهيلات الموجودة في الموانىء	- صناعات التصدير - البنوك عبر الشاطىء	- وكالة ترويج الاستثمارات(١٩٧٢) - شركة تنمية بزرت والمناطق الحرة
المغرب	- شبكة طرق حديثة - المياه والكهرباء - شبكة جيدة من السكك الحديدية - تسهيلات واسعة للتخزين - مبانى المصانع - نظام حديث للاتصالات	- العمولات الدولية - الانشطة الصناعية - اعادة الصادرات	مكتب استخدام الموانىء (١٩٦٢)

الجدول رقم (٤)

الاستثمار الخاص فى المناطق الحرة فى مصر للفترة ١٩٧٥-١٩٩٥(بالمليون جنيه)

السنة	عدد المشروعات	رأس المال المدفوع	متوسط رأس المال لكل مشروع
١٩٧٥	٩	٢٧	٣,٠
١٩٧٦	١٧	٧٩	٤,٦
١٩٧٧	٤١	١٧٣	٤,٢
١٩٧٨	٢٦	٩٦	٣,٦
١٩٧٩	١٢	١٣٨	١١,٥
١٩٨٠	٢٥	٧٢	٢,٨
١٩٨١	١٢	٩٣	٤,٤
١٩٨٢	٧	١١٩	١٧,٠
١٩٨٣	١٤	٤٥٢	٣٢,٢
١٩٨٤	٣	٧	٢,٣
١٩٨٥	١	٣	٣,٠
١٩٨٦	٤	٦	١,٥
١٩٨٧	٣	١١	٣,٦
١٩٨٨	٨	٣٥	٤,٣
١٩٨٩	٥	١٤	٢,٨
١٩٩٠	٩	٢٠	٢,٢
١٩٩١	٤٤	١٣٩	٣,١
١٩٩٢	٣٠	١٧٤	٥,٨
١٩٩٣	٥٨	١٣٩	٢,٣
١٩٩٤	٦٨	٢٦٨	٣,٩
١٩٩٥	٧١	٣٢٨	٤,٦
لاجمالى	٤٦٧	٢٣٥٣	٥,٠

Source: Abdul Muttalib Abdul Hamid, op,cit., 1997: 49-50.See also General Authority for Investment and Free Zones. Annual Report, Several issues.

الجدول رقم (٥)

نسب المساهمة فى المشروعات الاستثمارية فى مصر وفقا للجنسية فى ٣٠ يونيو ١٩٩٤

(بالمليون جنيه مصرى)

	المصريين		العرب		الاجانب		الاجمالى	
	المساهمين	٪	المساهمين	٪	المساهمين	٪	المساهمين	٪
المشروعات الداخلية	١٣,٨٨٧	٦١	٤,٤٢٦	٢٠	٤,٣٧٤	١٩	٢٢,٦٨٧	١٠٠
مشروعات المناطق الحرة	٨٨٥	٣٦	٦٥٨	٢٧	٩١٥	٣٧	٢,٤٥٨	١٠٠
الاجمالى	١٤,٧٧٢	٥٩	٥,٠٨٤	٢٠	٥,٢٨٩	٢١	٢٥,١٤٥	١٠٠

Source: ESCWA, op. cit. 1995 . 28 See General Authouty for Invesment and Free Zones.

الجدول رقم (٦)

توزيع رأس المال المستثمر فى المناطق الحرة فى الاردن وفقا لنوع النشاط ومصدر رأس المال ١٩٩٤

(بالالف دينار)

مصدر رأس المال	نوع النشاط					
	التجارة	الصناعة	السيارات	الخدمات	الاجمالى	٪
الاردنيين	٥٩٧٢	٤٢٢٥	٢٧٢٣	٢٧٣.٢	٤٠٢٢٢	٨٠,٩
العرب	٢٠٣	٢٠٠	٣٥٠	.	٧٥٣	١,٥
الاجانب	٨٤١٠	٣١٠	.	.	٨٧٢٠	١٧,٦
الاجمالى	١٤٥٨٥	٤٧٣٥	٣٠٧٣	٢٧٣.٢	٤٩٦٩٥	١٠٠

Source: Fa. Al Arda and Mohamed Sahawneh op. cit.48-4.

الجدول رقم (٧)

عدد الشركات فى المنطقة الحرة فى جبل على وفقا للجنسية وتوع النشاط ١٩٩٢-١٩٩٥

الجنسية	الامارات			دول الخليج العربى			الاجانب			المشتركة			غير معروف الهوية			الاجمالى		
النشاط	٩٢	٩٤	٩٥	٩٢	٩٤	٩٥	٩٢	٩٤	٩٥	٩٢	٩٤	٩٥	٩٢	٩٤	٩٥	٩٢	٩٤	٩٥
الصناعة	١٣	٢٠	١٦	٤	٣	٦	٣٨	٤١	٥٣	٤	٥	١٦	٣	٢	.	٦٢	٧١	٩١
الصناعة/ الخدمات	١٠	١٧	٢٠	٤	٢	٥	٦٣	٩٠	٩٣	١	٧	٨	.	٢	.	٧٨	١١٨	١٢٦
التجارة	١٦	٢٧	٣٢	٩	١٥	١٦	١٠٦	٢٢٨	٢٩٨	٢	١٠	١٩	٦	١٠	٣	١٣٩	٢٩٠	٣٦٨
الخدمات	٣٨	٦٦	٦٧	٧	٤	٩	٥٠	٧٢	١٠٧	٢	٦	١٥	١	١١	٢	٩٨	١٥٩	٢٠٠
الاجمالى	٧٧	١٣٠	١٣٥	٢٤	٢٤	٣٦	٢٥٧	٤٣١	٥٥١	٩	٢٨	٥٨	١٠	٢٥	٥	٣٧٧	٦٣٨	٧٨٥

Source: constrted by author base on Mohamed Kamesinke , op.cit, 1996 : 23-25 .The ata is taken from Who is in Jehel Ali Free Zone 1992, 1994, 1995.

الجدول رقم (٨)

صادرات المناطق الحرة فى مصر (بالمليون جنيه)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الصناعة	١٢٢,٣	١٥٨,٢	١٧٤,٩	١١٢,٦	١٣٧,٦
التخزين	٣٠١,٦	٤١٤,٥	٤١٢,١	٧٨٨,٢	٥٥٥,٦
الخدمات	٥,٩	٥,٦	٤٠,٩	١٠,٤	٥,٧
الاجمالى	٤٢٩,٨	٥٧٨,٣	٦٢٧,٩	٩١١,٢	٦٩٨,٩

Source: ESCWA Developments of Free zones in the ESCWA Region 1995:20

الجدول رقم (٩)

الصادرات والواردات الصناعية للمناطق الحرة السورية ١٩٩٣-١٩٩٧ (بالمليون ليرة سورية)

	الصادرات الى			الواردات من		
	الدولة	خارج الدولة	الاجمالى	الدولة	خارج الدولة	الاجمالى
١٩٩٣	٦١,٥	١٧٤,٧	٢٣٦,٢	٣١,٣	٢١٦,٨	٢٤٨,١
*١٩٩٧	٨٠,٢	١٢٢,٧	٢٠٢,٨	٦,٥	١٢٠,٨	١٢٧,٣

* البيان لنصف عام ١٩٩٧ فقط.

Source:Constructed by the author based on data from the General Estanblishment for Syian Free Zones , in ESCWA Development of Free zones in the ESCWA Region 1995:20

الجدول رقم (١٠)

التوزيع الجغرافى لصادرات المناطق الحرة فى الاردن ١٩٩٣

الدولة	القيمة بالمليون دينار)	٪
الاردن	٤,٩٠	١٦,٧
دول عربية اخرى	١٥,١٢	٥٢,٠
اوروبا	٤,٥٠	١٥,٤
الولايات المتحدة	٤,٦	١٥,٩

Source: AlArda and Sawahneh. op.cit. 1996

الجدول رقم (١١)

صادرات وواردات المنطقة الحرة فى جبل على (مليون درهم)

	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الصادرات	٢٢٦,٦	٧٣٧,٦	٢٢٠٦,٢	٢٥٢٦,١	٣٩٠٣,٤	٤٧٩٧,١	٥٩٢٨,٨
الواردات	١٩٣,٨	٩٣٠,٩	٢٨٠٤,٧	٣٥٨٠,٤	٤٨٩١,٨	٦٠٥٠,٥	٨١٦٢,٥

Source : Compiled by the auther from Jebl Ali Free Zone Authority. Business Guide. 1976. and Saleh Kamashke. op.cit. 30

الجدول رقم (١٢)

هيكل الصادرات والواردات السلعية فى جبل على (بالاطنان المترية) ١٩٩٢-١٩٩٤

(بالمليون ليرة سورية)

	الصادرات			الواردات		
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤*	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤*
الشاحنات العامة	١٣٠٩١	٣١٢٥٢	٢٣٦٤٥	٣٣٦٥٠	٦٧١٥٠	٤٩٧٥١
الالكترونيات	٢٣٩٦٢	٣٢٣٤٠	١٨٧٦١	٣٠٦٧٤	٣٨٤٥١	٢٧٥٧٩
المنسوجات	١٤٤٥٨	٢١٠٩٨	١٣٤٩٣	١٤٨٥٩	٢٣٢٥٠	١٦٠٤٤
الصلب	٣٠١٩١	٢١٨٤٧	٦٦٩٥	٥٠٦٧٢	٦٤٤٥٧	٧٥٨٥٤
المواد الغذائية	٢٨٤٦٧	٧٨٨١٧	٦١٥٠٢	٢٨٢١٨٥	٤٢٦٦٣١	٣١٦٦٨٣
المركبات	٣٩٥٠	١٧٩٤	٦٦٤	٤٦٤٦	١٩٠١	٢٢١٠
البترول	٦٣٣٠١٤	٦٨٨٣٦٤	١٢٧٤٣٣	٨٥٩٧٦٨	٦٣٨٨٠٧	٣٣٤٠٣٨
الكيمياويات	٣٧٤٢٠	٤٠٣٩٥	٣٢٢٨٠	٦٦٦٣٥	٨٦٠٠٧	٥٩٥٦١
الجلود	٦٩٨	٩١٥	٢٩٣	١٥١٧	٨٣٤	٣٣٥
اخشاب	٢٧٤٤	١٥٧٨	١٦٦٩	١٠٨٥١	٤٨٩	٨٣٤٠
صفائح الومونيوم	٦٠٩٤	٢٤٦١٨٢	١٤٥٨٩٧	٦١١٠	٨٦٢٦	٩٧٤٠
مواد اخرى	٢٩٩٢٧	٤٨٨٦٤	٣٨٩٨٢	٣٧٩٤٣	٦٦٠١٦	٤٩١٥٢
الاجمالى	٨٢٤٠١٦	١٢١١٤٤٦	٤٧١٣١٤	١٣٩٩٥١٠	١٤٢٦٠٢٢	٩٤٩٢٨

الارقام حتى يولية ١٩٩٤*

Source : ESCWA . op. cit. 1995: 35-36

الجدول رقم (١٣)

المناطق الحرة فى الاردن: النفقات والايرادات ونسب مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى (١٩٨٤-١٩٩٣) (بالمليون دينار اردنى)

العام	قيمة النفقات				الايرادات		الناتج القومى الاجمالى		الايرادات/ الناتج القومى الاجمالى ٪	ميزان الايرادات- النفقات	الايرادات/ النفقات ٪
	القيمة			معدل النمو	القيمة بالدينار الاردنى	معدل النمو	القيمة	معدل النمو			
	النفقات الرأسمالية	النفقات الجارية	الاجمالى								
١٩٨٤	١.٢	.	.	.	١.٧	.	١٤٩٨.٤	.	٠.١١	٠.٥٨	٠.٥
١٩٨٥	٠.٤١	.	.	٦٣.٧-	١.٥	١١.٨-	١٦٠٥.٩	٧.٢	٠.١٠	١.٠٩	٢.٩
١٩٨٦	٠.٠٥	.	.	٨٦.٠-	١.٣	١٣.٣-	١٧٧٢.٢	١٠.٤	٠.٠٧	١.٢٤	٢١.٨
١٩٨٧	٠.٠٥	.	.	١١.٠-	١.٣	.	١٨٢٣.٤	٣.٤	٠.٠٧	١.٢٥	٢٢.٦
١٩٨٨	٠.٠٥	٠.٦٧	٠.٧٢	٣.١-	١.٣	.	١٩٠١.٤	٣.٨	٠.٧	١.٢٥	٢٥.٢
١٩٨٩	٠.٠٩	٠.٦٩	٠.٧٨	٨١.٧	١.٦	٢٣.١	٢٠٦٨.١	٨.٨	٠.٨	٠.١٥	١٦.٩
١٩٩٠	٠.٠٩	٠.٧٢	٠.٨٠	.	١.٧	٦.٣	٢٢٧٥.٣	١٠٠	٠.٠٩	٠.٦١	١٣.٠
١٩٩١	٠.٧٥	٠.٧٧	١.٥٢	٧٣٧.٩	٣.٧	٢١٧.٥	٢٤٢٠.١	٦.٤	٠.١٥	٢.٥٥	٣.٩
١٩٩٢	١.١٠	٠.٩٣	٢.٠٣	٥٦.٦	٤.٥	٢١.٥	٢٧٥٩.٦	١٤.٠	٠.١٦	٣.٣٣	٢.٨
١٩٩٣	٣.٦٥	١.١٤	٩.٧	٢١١.٤	٤.٥	.	٣٠٧٧.٩	١١.٥	٠.١٥	٠.٨٥	٠.٢
المتوسط					٢.٣	١٥.٩	٢١٢١.١	٨.٤	٠.١٠	١.٥٦	١١.٧

Source: Data Compiled from free zone Co-operation Annual report and investment Guides , Al Arda and Sahawnee, op.cit. 1996 : 42-46.and from ESCWA, 1995: 13.

الهوامش *

1-Herbert Grubel, "Free Economic Zones: Good or Bad?" **Aussenwirtshaft**, 39, Jahrgang, 1984:43

2- ESCWA, **Development of Free Zones in the ESCWA Region**, United Nations: New York, 1995:2

٣- المرجع السابق

4- Grubel, **op.cit**: 44

5-ESCAP/UNCTC, An Evaluation of Export Processing Zones in Selected Asian countries, **Publication Series** B. No.8; 1985:1.

ولمزيد من التفاصيل حول تعريف مناطق التصنيع الموجهة نحو التصدير انظر:

World Bank, Planning and Implementation of Industrial Estate and Export Processing Zones Projects, **Staff Working Paper**, Washington, DC, 1981:7.

6- Andrew Kuznetsov, " Promotion of Foreign Investment in Russia", **Russian and East European Finance and Trade,** 1993/94:56.

7- ESCAP/UNCTC, **op.cit**:17.

8- World Bank, " Export Processing Zones", **Policy and Research Series** # 20, Washington, DC, 1992:2.

9-Herbert Grubel, Towards a Theory of Free Economic Zones", **Weltwirtschaftliches Archiv,** No.118, 1982: 82.

١٠- المرجع السابق، ص٢٠

١١- لمزيد من المعلومات حول الاستثمار الأجنبى المباشر انظر مثلا١٩٦:

Michael Todaro, **Economic Development in the Third World**, 4th edition, Longman, New York, 1989: 468-481.

12- UNIDO, **Export Processing Zones in Developing Countries,** UNIDO/ICI/76 August 1980:29-30

13- ESCWA, **op.cit.**, 1995:4-5.

14-ESCAP/UNCTC, **op.cit.**, 1985:20-21.

15-The World Bank, Export Processing Zones, **op.cit.**, 1991:20.

16-**Ibid.**

17-UNIDO, **op.cit.**, 1980:26.

18-The World Bank, Export Processing Zones, **op.cit.**, 1991:19.

19-Masood Badri, " Relative Importance of International Industrial Location Factors: The Case of Jebel Ali", **Al Ta'awon Al Sinae**, No. 64, April 1995:58.

٢٠-لمزيد من التفاصيل حول نظريات الموقع: انظر

Masood Badri, D. Davis, " Decision Support Models for the Location of Firms in Industrial Sites," **International Journal of Operations and Production Management,** Vol5, No.1,1995: 50-62; C. Coughlin, J. Terza, and V. Arromdee, " State Characteristics and the Location of Foreign Direct Investment within the United States." **The Review of Economics and Statistics**, Vol.73, 1991:675-683; M. Greenhut ,**Plant Location in Theory and Practice,** Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 1956; and B. Pietlock. " Developing Foreign Location Factors," **Cost Engineering**, Vol.34, 1992:7-11.

21- Masood Badri, **op.cit.**, 1996:59.

22- M. Greenhut, **op.cit.**, 1956.

23- ESCWA,**op.cit.**, 1995:6.

24Information about Arab countries are based on ESCWA, **Developments of Free Zones in the ESCWA Region** 1995:6-13; and on The Inter Investment Guarantee Corporation, **Arab Free Zones,** 1987.

25-Inter Investment Guarantee Corporation, **op.cit.**, 1987:139.

26-ESCWA, **op.cit.**, 1995:8.

٢٧- **المرجع السابق** ، ص ١١.

٢٨- قامت الشركة العقارية الوطنية بتوقيع عقد مع الحكومة الكويتية لإنشاء وادارة المنطقة الحرة فى ميناء الشويخ.

٢٩- لمزيد من التفاصيل حول الاختلافات بين الدول العربية، انظر مثلاً:

Organization of the Islamic Conference, Free Zones, **Legislative Series** 3 on OIC Member Countries, Ankara,?1990; The Inter Arab Guarantee Corporation, **Arab Free Zones,** Kuwait, 1987; ESCWA, **Development of Free Zones in the ESCWA Region,** United Nations, New York, 1995; and W.H. Diamond and D.B. Diamond, **Tax-Free Zones of the World,** Vols.1 and 2, M.Bender, New York, 1980.

30-Inter Investment Guarantee Corporation, **op.cit.**, 1987.

٣١- فى عام ١٩٩٦اشتمل الملحقان فى جبل على وميناء رشيد على ٩٥٥٥ حاوية. وتغطى محطة شحن البضائع داخل ملحق ميناء رشيد مساحة قدرها ٥٠,٤٠٠ متر مربع - حيث يتضمن سبعة مخازن- وباجمالى مساحة قدرها ٦٦,٠٠٠ متر مربع للمنطقة غير المغطاة. انظر:

Dubai Ports Authority, **1997 Handbook,** Dubai, 1997: 6-13.

32- Organization of the Islamic Conference, " Free Zones," **op.cit.**, 1990: 518-519.

٣٣- **المرجع السابق**: ٣٨٩

٣٤- لم يتمكن المؤلف من الحصول على بيانات حول الاستثمارات والصادرات والواردات بالنسبة لتونس والمغرب واليمن.

35- Abdul Muttaleb Abdul Hamid, " Future of Free Zones in Egypt in light of Inter-

national Economic Transitions", **Journal of Arab Research and Studies**, No. 27, July, 1997:29.

36- The Inter Arab Investment Guarantee Corporation: 27.

37-ESCWA, **op.cit.**, 41.

٣٨-لمزيد من التفاصيل انظر البيانات الواردة في:

Abdul Muttaleb Abdul Hamid, **op.cit.**, 1997: 51-52; General Authority for Investment and Free Zones, several issues, Cairo.

39-The Inter Arab Investment Guarantee Corporation: 81.

40-Mohamed Kamashke, " Factors of Success of Industrial Free Zone: The Experience of Jebel Ali Free Zone." **Al Ta'awon,** No.43, September 1996: 22.

انظر أيضا: Information Affairs, Jebel Ali Zone Authority, 1995.

٤١- لمزيد من التفاصيل حول المناطق الحرة الرئيسية داخل المنطقة ,انظر الأجزاء السابقة من الورقة وأيضا

ESCWA, **Development of Free Zones in the ESCWA Region,** 1995:3-5.

42- General Authority for Investment and Free Zones, Information Center, Cairo, 1997.

43- Fawzi Al Arda and Muhanad Sahawenh, **Study on Free Zones in Jordan: Facts and Outlooks,** The Higher Council for Science and Technology, Amman, 1996:54.

٤٤- المرجع السابق: ٥٧

45- Sultan Ahmed Bin Sulayem, " The Jebel Ali Free Zone at Dubai," in Richard Bolin (ed.), **Mainline Free Zones: Mediterranean, Gulf, Indian Subcontinent,** The Flagstaff Institute, Arizona, 1995:70.

٤٦- انظر ESCWA, **op.cit.**, 1995:35-36.

47-The Inter Investment Guarantee Corporation, **op.cit.**, 27.

٤٨- المرجع السابق

49- ESCWA,**op.cit.** 35.

50- ESCWA, **op.cit.**, 17.

51- Fawzi Al Arda and Muhanad Sahawneh, **op.cit.**, 1996:67.

٥٢- المرجع السابق

٥٣- بالنسبة لأجور العمالة انظر Jebel Ali Free Zone Authority, " **Business Guide,**"1996:19.

54- The Inter Arab Investment, ..., **op.cit.**, 1987:26.

٥٥- المرجع السابق ٢٦

٥٦- لا تقوم الهيئات المشرفة على المناطق الحرة بتوفير البيانات المتعلقة بتكاليف التشغيل والتكاليف الادارية والتكاليف الاستثمارية.

٥٧- استنادا على البيانات الواردة فى ESCWA, **Development of Free Zones in ESCWA Region** والتى تنشرها General Authority for Investment and Free Zones, Egypt.

٥٨- انظر: ESCWA, **op.cit.**: 30.

٥٩- تبلغ التكلفة السنوية لإيجار الأراضى فى مصر ٣,٥ دولار لكل متر مربع مقارنة ١,٧-٢,٥ دولار فى الأردن و٣ دولار فى سوريا و٢,٧ دولار فى دبى.

٦٠- استنادا على ESCWA, **op.cit.**:32. حيث تم تجميع البانات من واقع المعلومات التى تنشرها المؤسسة العامة للمناطق الحرة فى دمشق.

61- Al Arda and Sahawneh, **op.cit.**, 1996:44.

62- Jebel Ali Free Zone Authority, " **Business Guide,**" 1997:17.

63- The Inter Arab Investment Guarantee Corporation, **op.cit.**, 1987:26.

٦٤- **المرجع السابق**

65- Andric Kuznestsov, **op.cit.**, 1993/94:48-49.

66- S.A. Manezhev, " Free Economic Zones and the Economic Transition in the Chinese People's Republic and Russia," **Russian and East European Finance and Trade,** 1995:83.

67- ESCWA, **op.cit.**, 1995:28.

68- Al Arda and Sahawneh, **op.cit.**, 1996:77.

69- ESCWA, **op.cit.**, 1996:29.

٧٠- لمزيد من التفاصيل حول التوصيات الرامية لتحسين مستوى أداء المناطق الحرة فى منطقة الدول العربية انظر: ESCWA, **Development of Free Zones in the ESCWA Region,**1995:42-46; Fawzi Al Arda and Muhanad Sahawenh, **Study on Free Zones in Jordan: Facts and Outlooks,** 1996:102-109.

* قائمة المراجع الخاصة بالدراسة متاحة لدى هيئة التحرير.